تحديث سجل أداء مكافحة التمرد

أفغانستان في مطلع عام 2015 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية

كريستوفر بول (Christopher Paul)، كولين ب. كلارك (Colin P. Clarke)



RAND NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE

تحديث سجل أداء مكافحة التمرد

أفغانستان في مطلع عام 2015 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية

كريستوفر بول (Christopher Paul)، كولين ب. كلارك (Colin P. Clarke)

أعدت لمكتب وزير الدفاع
تمت الموافقة عليه للنشر العام؛ لا قيود على التوزيع

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/RR1273

رقم الضبط في مكتبة الكونغرس: 2016931671
الرقم المعياريّ الدولي للكتاب: 978-0-8330-9262-5

نُشر من قبل مؤسسة RAND في سانتا مونيكا، كاليفورنيا.

الغلاف الولايات المتحدة صورة الجيش بعدسة الجندي الأول ديفيد ديفيتش (David Devich).

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تُعنى بتطوير حلول خاصة للتحديات التي تواجه السياسة العامة بهدف المساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمنًا وصحةً وازدهارًا. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND
وتبرع بمساهمة خيرية معفاة من الضريبة على الصفحة
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

يهدف هذا التقرير القصير إلى تكرار وتحديث الجهود المماثلة التي نفذتها مؤسسة RAND ونُشرت في عامي 2011 و2013 في تقريري: *سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2011 بالمقارنة مع حركات التمرد في الثلاثين سنة الماضية*، *وسجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2013 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية*، على التوالي. وتضمن الجهد الأساسي للبحث إجراء تمرين لاستنباط آراء الخبراء (باستخدام طرق دلفي (Delphi methods) التقليدية للتواصل) وذلك بهدف استكمال سجل الأداء الخاص بمكافحة التمرد الذي أُعد كجزء من دراسات أخرى سابقة. علمًا أن سجل أداء مكافحة التمرد كان قد نُشر للمرة الأولى في عام 2010 كجزء من كتاب "النصر له ألف أب: مصادر النجاح في مكافحة التمرد (*Victory Has a Thousand Fathers: Sources of Success in Counterinsurgency*) وتم تحديثه فيما بعد في تقرير عام 2013 بعنوان مسارات نحو النصر: دروس مستقاة من حركات التمرد الحديثة (*Paths to Victory: Lessons from Modern Insurgencies*). وقد أُستكمل تمرين استنباط آراء الخبراء لهذا التحديث في آذار ونيسان عام 2015

كان الهدف من هذا الجهد القيام مرة أخرى بتطبيق الأساليب التي تم تطويرها ضمن البحث السابق لدراسة حركات التمرد على مر التاريخ وتقييم التقدم المُحرز في الجهود الجارية لمكافحة التمرد (COIN) في أفغانستان اعتبارًا من مطلع 2015.

سيكون هذا العمل موضع اهتمام لكل من المحللين الدفاعيين والمخططين العسكريين المسؤولين عن تقييم العمليات الأمريكية الحالية وأساليب مكافحة التمرد (COIN)، لا سيما في أفغانستان؛ وكذلك صناع القرار العسكريين والمدنيين المسؤولين عن أفغانستان؛ وأيضًا للأكاديميين والباحثين الذين يعملون في مجال البحوث التاريخية عن مكافحة التمرد (COIN) والتمرد والحرب غير النظامية؛ وأخيرًا لطلاب دراسات الصراعات الدولية التاريخية والمعاصرة.

أجري هذا البحث في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز معني بإجراء الأبحاث وتطويرها برعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة، ومركز القيادات الموحدة ووزارة البحرية ومشاة البحرية ووكالات الدفاع وهيئة الاستخبارات الدفاعية.

أجري هذا البحث في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز معني بإجراء وتطوير الأبحاث ومموَّل فيدراليًا من قبل مكتب وزير الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، ومركز القيادات الموحدة وقوات البحرية وقوات مشاة البحرية ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

لمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال متوفرة على صفحة الويب).

المحتويات

الشكل والجداول

الشكل

الجداول

الملخص

استخدم تقرير مؤسسة RAND *مسارات نحو النصر: دروس مستقاة من حركات التمرد الحديثة* عدد من الحالات الدراسية المفصلة لـ 71 حركة تمرد حول العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف تحديد عوامل ارتباط النجاح في مكافحة التمرد (COIN). وكانت إحدى النتائج الأساسية التي تمخّضت عن هذا الجهد أن الدرجات التاريخية التي أحرزتها الحكومات في سجل الأداء، الذي تضمن 15 عاملًا أو ممارسة جيدة في مكافحة التمرد ناقص 11 عاملًا أو ممارسة سيئة، جاءت متوافقة مع نتائج جميع الحالات الـ 59 الأساسية التي تمت دراستها[1] . وتمثلت تلك النتائج بحالتين: إما ''فوز مكافحة التمرد''(COIN win)، والتي شملت الحالات التي انتصرت فيها الحكومة بشكل واضح والحالات التي حققت الحكومة فيها نتائج مختلطة، أو ''خسارة مكافحة التمرد'' (COIN loss)، أي الحالات التي انتصر فيها المتمردون بشكل واضح أو حققوا فيها نتيجة مختلطة. وجاء نجاح قوات مكافحة التمرد (COIN) في حالات معينة نتيجة لقدرتها على تعزيز وجود العوامل الجيدة والحد من وجود العوامل السيئة. وعلى وجه التحديد، نجحت الحكومة بكسب الحالات التي حققت نتيجة 2+ درجة في الممارسات الجيدة ناقص السيئة أو أعلى، بينما نجح المتمردون بكسب الحالات التي حققت دائمًا نتيجة 1- درجة أو أقل في الممارسات الجيدة ناقص السيئة.[2] وأظهر البحث أن جميع قوات مكافحة التمرد الناجحة حققت 2+ درجة على الأقل، وأشار أن مجمل حملات مكافحة التمرد الناجحة سجلت درجات في ثلاثة عوامل محددة وهي: تعطيل وصول الدعم الملموس للمتمردين، وإبداء مستوى عالٍ من الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة وقوات مكافحة التمرد، وأخيرًا المرونة والقدرة على التكيف من جانب قوات مكافحة التمرد.

تضمنت جهود البحث الحالية إجراء تمرين لاستنباط آراء الخبراء بهدف استكمال سجل أداء مكافحة التمرد للعمليات في أفغانستان اعتبارًا من مطلع 2015 (عندما كانت قوات الأمن الأفغانية اللاعب الأساسي في مكافحة التمرد بشكل واضح ولا مجال فيه للشك، مع بقاء بعض الدعم من الشركاء الدوليين). ويعد هذا التمرين هو الثالث ضمن سلسلة من التمارين المماثلة لسجل أداء مكافحة التمرد في أفغانستان؛ حيث يأتي بعد تمرينين سابقين تم إنجازهما في عامي 2011 و2013.[3]

وخلال هذا التمرين، طلبنا من لجنة خبراء مؤلفة من 14 خبيرًا في شؤون أفغانستان أن يقيّموا ''أسوأ حالات'' ضمن عوامل سجل الأداء، ووفقًا للنتائج التي أجمعت عليها الآراء، ففي مطلع عام 2015 شهدت أفغانستان 7.5 من العوامل

---

1 شملت الدراسة ما مجموعه 71 حالة، ولكن تلك المجموعة الكاملة من الحالات ضمت أمثلة عن حملات مكافحة التمرد (COIN) التي تم خوضها ''ضد المد التاريخي'' - على سبيل المثال، في نهاية الفترة الاستعمارية أو الفصل العنصري - وحالة واحدة ذات نتائج غامضة وغير محددة. وعليه، فقد تبقى 59 حالة أساسية والتي كانت تُستخدم للتحليلات وأصبحت تشكل الأساس لسجل الأداء.

2 لا يشكل التمييز التام لـ 59 حالة تاريخية ضمانًا بأي حال من الأحوال للتنبؤ المثالي عبر جميع الحالات الممكنة. يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للأبحاث التاريخية في كتاب كريستوفر بول، وكولين ب. كلارك، وبيث غريل ومولي دونيجان، *مسارات نحو النصر: دروس مستقاة من حركات التمرد الحديثة*، سانتا مونيكا، كالفيورنيا.: مؤسسة RAND،RR-291/1-OSD, 2013b

3 كريستوفر بول، سجل أداء مكافحة التمرد في *أفغانستان في أوائل عام 2011 بالمقارنة مع حركات التمرد في الثلاثين سنة الماضية، سانتا مونيكا، كاليفورنيا*: مؤسسة RAND، OP-337-OSD, 2011؛ كريستوفر بول، وكولين ب. كلارك، وبيث غريل، ومولي دونيجان، سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في أوائل عام 2013 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية، سانتا مونيكا، كاليفورنيا مؤسسة RAND، RR-396-OSD, 2013A.

الجيدة و5.5 من العوامل السيئة، بمعدل إجمالي بلغ +2.[4] وتجسد هذه النتيجة عدم حدوث أي تغيير في النتيجة الإجمالية من استنباط آراء الخبراء الذي أجري في عام 2013، على الرغم من وجود أو غياب تغييرات طفيفة في العوامل المحدَّدة لسجل الأداء.

وباختصار، تم قياس التقدم بخطوتين إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء. وقد أشار الخبراء بأن هناك تحسّن مقارنة بسجلات الأداء السابقة من حيث شرعية الحكومة وعوامل الحوكمة الرشيدة، ولعل هذا التحسن ناتج عن التفاؤل المتجدد المحيط بالإدارة المنتخبة مؤخرًا لأشرف غني والوعد والأمل الذي شعر به الكثيرون إبّان رحيل سلَفه الرئيس صاحب الموقف المتقلب حامد كرزاي. لكن الآن بعد انتهاء فترة شهر العسل مع الرئيس غني، يبدو أن أفغانستان لا تزال تواجه العديد من القضايا ذاتها التي لم تحل وبقيت على ما هي عليه منذ أن بدأ النزاع، ومن هذه القضايا الفساد وسوء الحكم وضعف سيادة القانون. لو تمت إعادة تمارين سجل الأداء في وقت نشر هذا التقرير، فقد لا تشعر لجنة الخبراء بالقدر نفسه من التفاؤل إزاء التحسن في ظل إدارة غني.

أما الدرجة الإجمالية البالغة +2 التي سجلت في عامي 2013 و2015 تجسد تحسنًا عن الدرجة التي أثمرت عنها عملية مماثلة أجريت في مطلع عام 2011، علمًا أن الدرجة الإجمالية التي حققتها أفغانستان والبالغة +2 تعدُّ من أدنى درجات الفوز التي حققتها قوات مكافحة التمرد (COIN) على مر التاريخ، وبنسبة 7.5 عوامل جيدة، تتوافق مع نجاح مكافحة التمرد (COIN) التاريخي. ومع ذلك، فإن الحالات التاريخية الوحيدة التي انتصر فيها المتمردون ارتبطت بأكثر من خمسة عوامل سيئة، وقد شهدت أفغانستان في مطلع عام 2015 ما نسبته 5.5 عاملًا. ومن المثير للقلق أيضًا هو الملاحظات المتكررة التي ذكرها الخبراء المشاركون بأن العديد من العوامل الإيجابية التي تم تحديدها في مطلع عام 2015 في أفغانستان سيتعذّر على الأفغان المحافظة عليها عقب انسحاب معظم القوات الدولية.

وعلى الرغم من أن الدرجة الإجمالية التي حققتها أفغانستان في سجل الأداء ترتبط بالفائزين تاريخيًا، فإن التحليل لا يوحي بأن حكومة أفغانستان سوف تحقق نصر عسكري بشكل قاطع، بسبب غياب عدة عوامل حاسمة (وفرص ضئيلة لتحقيق تلك العوامل). ونظرًا لأن أفضل الفرص لحل الصراع تتمثل في الوصول إلى نوع من التسوية التفاوضية؛ فإنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز جهودها في المستقبل حول التوصل إلى مثل هذه التسوية وبشروط ملائمة.

يسلّط هذا التقرير الضوء على اثنين من أوجه القصور الحرجة، أحدها - الفشل في تعطيل دعمٍ ملموسٍ لجهود المتمردين - أسفر عن تجميد الجهود من قبل قوات مكافحة التمرد (COIN) منذ بداية الحملة الرامية إلى إخضاع حركة التمرد. لا يزال الملاذ عبر الحدود في باكستان متاحًا، مما يسمح للجماعات المتمردة مثل شبكة حقاني بالاستمرار في الحصول على ملاذ آمن أثناء تخطيطها وتنظيمها للهجمات على قوات الأمن الأفغانية وقوات التحالف. ومن القضايا التي تم تحديدها في التقريرين السابقين ولا تزال تشكل مصدر قلق الفساد والحكم التعسفي الشخصاني (الحكم على أساس مبدأ المواطن الثانوي من قبل وسطاء السلطة الأقوياء وشبكات المحسوبية، مع القرارات المتقلبة من قبل أولئك الذين يمتلكون السلطة)، إلى جانب الدوافع الجائرة من النخب لإطالة أمد الصراع، وأيضًا اعتماد أفغانستان على المؤيدين الخارجيين.

تم تقييم العوامل التالية على أنها غائبة في أفغانستان المعاصرة ولكن تبيّن أن وجودها أساسي وضروري للنجاح في حملات مكافحة التمرد (COIN) التاريخية: (1) تعطيل وصول الدعم الملموس للمتمردين و (2) إبداء (وتحسين) الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية. لقد أصبح غياب هذا العامل الأخير - وهو إبداء الالتزام والتحفيز من قبل الحكومة وقوات الأمن الأفغانية - أكثر إثارة للقلق في ضوء الانهيار الجزئي لقوات الأمن العراقية في مواجهة تهديد الدولة الإسلامية. وأخيرًا، كان نفس هذين العاملين غائبين أيضًا في عام 2013 و 2011، وتم تحديد كليهما على أنهما هامين لحملة مكافحة التمرد في ذلك الوقت. ولقد بقي غيابهما مصدر قلق كبير في عام 2015، وحتى أكثر من ذلك عقب تخفيض عدد موظفي الدعم الدولي بشكل تدريجي ومستمر.

لا تزال قوات مكافحة التمرد في أفغانستان غير قادرة على تعطيل الدعم الملموس للمتمردين، واستشفَّ الخبراء أنه هناك تحسن طفيف فقط في مستوى الالتزام والتحفيز من جانب قوة مكافحة التمرد. ومع ذلك، فإن التحسن في مجالات أخرى، بما في ذلك الثبات على الرسالة وتعزيز الشرعية، وتحسين توحيد الجهود يمكن أن يكون له فعلًا فوائد

---

4 عوامل "النصف" تشير إلى أن لجنة الخبراء لم تتمكن من الوصول إلى إجماع في الآراء. تم تسجيل الدرجة "1" لأي عامل حاضر، بينما حصلت العوامل الغائبة على الدرجة "0"؛ والعوامل التي لم تتوصل اللجنة إلى توافق بشأنها سُجلت على أنها لا حاضرة ولا غائبة ومنحت الدرجة 0.5

غير مباشرة على صعيد التزام وتحفيز القوات إذا كانت هذه المكاسب حقيقية، ويمكن توجيهها بشكل صحيح. ولكن لا مفرّ من أيّ من هذه التغييرات (إيجابية أو سلبية)، وكما تبيّن بصورة متكررة من المهمة في أفغانستان على مدى 14 عامًا من الصراع، فإن تحقيق المكاسب هو أمر صعب في حين من السهل خسارتها.

واستناداً إلى هذه النتائج ونتائج أبحاث أخرى (دراستنا في عام 2014 بعنوان من الركود إلى التسوية: دورس لأفغانستان من حركات التمرد التاريخية التي تم تسويتها من خلال المفاوضات *From Stalemate to Settlement: Lessons for Afghanistan from Historical Insurgencies That Have Been Resolved Through Negotiations*)، فإننا نوصي، من أجل المضي قدمًا، بأن تركز الولايات المتحدة جهودها في دعمها لأفغانستان على زيادة فرص التوصل إلى تسوية تفاوضية ناجحة، وسيكون ذلك فعّالًا بشكل خاص عندما تكون تلك الجهود "ذات استخدام مزدوج" حيث إنها تسهم في الوقت نفسه برسم مسار نحو التسوية وتعزيز موقف الحكومة الأفغانية التفاوضي عبر تحسين موقفها العسكري. وبما أنّ المطلب الأول في التسوية التفاوضية هو الجمود العسكري، فإن الجهود لدعم قوات الحكومة الأفغانية والحدّ من الدعم المتاح للمتمردين تخدم كلا الطرفين. إضافة إلى ذلك، يجب أن لا تقتصر جهود الولايات المتحدة المتمثلة بالضغط على الجهات الفاعلة الخارجية على الحدّ من الدعم العسكري للمتمردين فقط، بل على زيادة الدعم للمفاوضات والتسوية. ولتجنب الوقوع في أخطاء مشابهة لما حدث في العراق، يجب أن تضغط الولايات المتحدة نحو المصالحة لضمان التوصل إلى تسوية شاملة عبر المفاوضات (التي على الأرجح ستشمل إصلاحاً دستورياً)، بحيث تمنح طالبان صوتًا شرعيًا في العملية السياسية. وبتحقيق هذه الغاية، فإن سياسة الولايات المتحدة ستعمل على بث التفرقة بين التمرد الموجّه من الداخل من قبل طالبان والتهديد العابر للحدود الذي تشكله مجموعات مثل القاعدة والدولة الإسلامية[5].

---

[5] جيف إيغرز (Jeff Eggers)، "أفغانستان، اختر أعداءك بحكمة، السياسة الخارجية (Afghanistan, Choose Your Enemies Wisely," Foreign Policy)، 24 أغسطس، 2015.

تحديث سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2015 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية

النتائج المستخلصة من البحوث السابقة عن التمرد

استخدم تقرير مؤسسة RAND، *مسارات نحو النصر: دروس مستقاة من حركات التمرد الحديثة*، 71 حالة دراسية مفصلة للتمرد حول العالم بدأت وانتهت في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وعام 2010 لتحديد وتحليل عوامل ارتباط النجاح في مكافحة التمرد (COIN).[1] يدل مصطلح ''النجاح'' في هذا البحث على الانتصار الواضح الذي حققته الحكومة أو النتيجة المختلطة التي تؤيد الحكومة. وقد تم ترميز الحالات التي انتصرت فيها الحكومة بشكل واضح ولا شك فيه أو تمخّضت عن نتيجة مختلطة مؤيدة للحكومة برمز ''فوز''؛ وأي نتيجة أخرى برمز ''خسارة''. وينطبق ذلك على أفغانستان في عام 2015 على وجه التحديد؛ ففي الوقت الذي يبدو فيه أن هناك إجماع واسع على أن الانتصار العسكري الواضح لقوات الأمن الأفغانية هو أمر بعيد المنال على الأرجح، فقد لا يكون هناك نتيجة مختلطة تكون أكثر أو أقل تأييدًا للحكومة الأفغانية. وقد أثمر كتاب مسارات نحو النصر عن العديد من النتائج الرئيسية بخصوص النجاح في مكافحة التمرد (COIN) في التاريخ الحديث، والتي قد تكون على صلة بأفغانستان:

- يتم تنفيذ ممارسات مكافحة التمرد (COIN) الفعالة على شكل مجموعات، وتكون بعض الممارسات موجودة دائمًا في كل مجموعة من تلك المجموعات: تخفيض الدعم الملموس (الحد من تدفقات التمويل للمتمردين، والقوى البشرية، والأسلحة، والاستخبارات وتوفير ملاذ آمن)، وقوة مكافحة تمرد (COIN) ملتزمة ومحفَّزة بشكل واضح، وقوة مكافحة تمرد (COIN) مرنة وقادرة على التكيف.
- تعتبر كل حركة تمرد فريدة من نوعها، ولكن ليس لدرجة مهمة في هذا المستوى من التحليل؛ ويعمل سجل أداء مكافحة التمرد على الفصل بين جميع الحالات وتصنيفها إلى انتصارات وخسائر.
- بالنسبة لقوات مكافحة التمرد، فإن النوعية أكثر أهمية من الكمية وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بقوات شبه عسكرية أو غير نظامية.
- بمجرد تنفيذ الممارسات الجيدة لمكافحة التمرد، يكون متوسط استمرار التمرد ست سنوات تقريبًا.
- البدايات السيئة لا تؤدي بالضرورة إلى نهايات سيئة.

يحظى الجزء الثاني من النتيجة الرئيسية الثانية بأهمية خاصة، ''سجل مكافحة التمرد يميز بين الحالات ويصنفها إلى حالات فوز وخسارة.'' لقد تم تطوير سجل الأداء لمكافحة التمرد أساسًا كجزء من دراسة سابقة، والتي

1 لاحظ أنه في حين شملت الدراسة 71 حالة دراسية مفصلة، فإن 59 حالة فقط من هذه الحالات تعتبر حالات ''أساسية'' وتطابق التحليلات الكمية والنسبية. وأما الحالات المستثناة فكانت الحالات التي ''تم خوضها ضد تيار التاريخ'' - أي، الحالات التي كانت فيها النتيجة متكاملة إلا أنها لم تكن محددة سلفًا من قبل اتجاهات عالمية خارجية، مثل نهاية الاستعمار أو نهاية الفصل العنصري. العديد من تلك الحالات كانت مثيرة للاهتمام ومفيدة على المستوى الفردي لكنها شكّلت حالات نسبية ضعيفة؛ بغض النظر عن جودة التصميم والتنفيذ التي اتّسمت بها هذه الحملات، فقد فشلت في نهاية المطاف بسبب تغييرات يتعذر منعها في سياق الصراع. يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة في كتاب كريستوفر بول، وكولين ب. كلارك، وبيت غريل، ومولي دونيجان، مسارات نحو النصر: دروس مستقاة من حركات التمرد الحديثة، سانتا مونيكا، كالفيورنيا.: مؤسسة RAND، RR-291/1-OSD, 2013b

نُشرَت نتائجُها في تقرير مؤسسة RAND لعام 2010 *النصر له ألف أب: مصادر النجاح في مكافحة التمرد*.[2] وقمنا بتطبيق سجل أداء مكافحة التمرد الأساسي على أفغانستان في مطلع عام 2011.[3] وفي عام 2013، قمنا بتحديث سجل الأداء استنادًا إلى بيانات جديدة تم جمعها دعمًا لدراسة *مسارات نحو النصر*.

وبتوسيع نطاق هذا العمل، فإننا نركز هنا على أهمية تحقيق أقصى حد من العوامل الجيدة وأقل حد من العوامل السيئة من خلال هزيمة حركات التمرد، وكذلك كيف يمكن أن تتحرك قوات مكافحة التمرد نحو التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية ملائمة، تعمل على تقييم التوازن بين هذه العوامل في أفغانستان في مطلع عام 2015.[4]

سجل أداء مكافحة التمرد

كما أشرنا سابقًا، فإن إحدى النتائج الأساسية للجهود السابقة كانت أن درجة واحدة من حالات مكافحة التمرد التاريخية على سجل الأداء المكون من 15 عاملًا جيدًا أو ممارسة جيدة متساوية القدر ناقص 11 عاملًا سيئًا أو ممارسة سيئة قد فرّقت بالكامل بين نتائج الحالات في البيانات. يعرض الجدول 1 العوامل الجيدة والسيئة.

عبر الحالات الأساسية الـ59 في تحليلات كتاب مسارات نحو النصر، أثمر اعتبار مجموع النقاط الجيدة ناقص السيئة عن الكشف بأن الحالات ذات الدرجة الجيدة ناقص السيئة بمعدل 2+ أو أعلى كانت تفوز بها الحكومة دائمًا، والحالات ذات الدرجة الجيدة ناقص السيئة بمعدل 1- أو أقل كان يفوز بها المتمردون دائمًا.[5] وبعبارة أخرى، فإن الدرجات على سجل الأداء أسهمت في تمييز الحالات التاريخية وتصنيفها بالكامل إلى حالات فوز وحالات خسارة.[6] وإن العبرة لمواجهة حركات التمرد الحالية أو المستقبلية واضحة: تطوير استراتيجيات تحقق أقصى حد من وجود العوامل الجيدة وأدنى أحد من وجود العوامل السيئة وتحظى بتأييد التاريخ.

يسرد الجدول 2 حركات التمرد الأساسية الـ 59 من كتاب *مسارات نحو النصر*، جنبًا إلى جنب مع تواريخ الصراع، ومجموع العوامل الجيدة (من بين 15 عاملًا ممكنًا)، ومجموع العوامل السيئة (من بين 11 عاملًا ممكنًا)، وصافي العوامل الجيدة-ناقص-السيئة، ونتيجة الحالة (إما خسارة مكافحة التمرد أو فوز مكافحة التمرد).[7] لاحظ أن درجة سجل الأداء تميّز بالفعل بين حالات الفوز وحالات الخسارة، مع تسجيل جميع قوات مكافحة التمرد الفائزة درجات أقلها 2+ وجميع قوات مكافحة التمرد الخاسرة درجات أكثرها 1-.

النهاية بالنسبة لحركات التمرد: الوصول إلى تسويات تفاوضية

قمنا في بحث لاحق لكتاب *مسارات نحو النصر* بدراسة أحد الأسئلة الإضافية المتعلقة باستنتاجات حركات التمرد ذات النتائج المختلطة: كيف تصل الحروب الداخلية إلى تسويات تفاوضية تنهي الصراع؟ يتم عرض نتائج تلك التحليلات في تقرير *من الركود إلى التسوية: دورس لأفغانستان من حركات التمرد التاريخية التي تمت تسويتها من خلال*

---

2 كريستوفر بول، وكولين ب. كلارك، وبيت غريل، النصر له ألف أب: مصادر النجاح في مكافحة التمرد، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، MG-964-OSD, 2010.

3 انظر كريستوفر بول، سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2011 بالمقارنة مع حركات التمرد في الثلاثين سنة الماضية، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، OP-337-OSD, 2011. للحصول على معلومات أساسية عن تطوير سجل الأداء، انظر بول، وكلارك، وغريل، 2010.

4 نتقدم بالشكر الجزيل لمراجعي ضمان الجودة جيف ايغرز (Jeff Eggers) ودانيال إيغل (Daniel Egel) على كل ما قدّموه من مساعدة وملاحظات حول مسودة سابقة من هذا التقرير.

5 لاحظْ مجددًا أن كلمة فوز تشير إما إلى نصرٍ واضح أو الحصول على أفضل نتيجة مختلطة، في حين أن كلمة خسارة تشير إما إلى نجاح المتمردين أو نتائج مختلطة تؤيد المتمردين. يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة في بول، وكلارك، وغريل، ودونيغان، 2013b.

6 لاحظْ أن التمييز التام في هذه الحالات الـ 59 لا يضمن التمييز التام لجميع الحالات الممكنة في المستقبل. ومع حجمٍ أكبر من العينات (حالات وبيانات إضافية)، فمن الممكن - بل ومن المرجّح - أن يتغير النموذج التقديري تغيرًا طفيفًا. في الواقع، حدث هذا عندما ازدادت مجموعة البيانات من 30 حالة (النصر له ألف أب) إلى 59 حالة (مسارات نحو النصر).

7 للحصول على التفاصيل الكاملة عن انتقاء الحالة وعمليات جمع البيانات ودرجة العامل لكل حالة، انظر بول، وكلارك، وغريل، ودونيغان، 2013b.

الجدول 1

العوامل والممارسات الجيدة والسيئة لمكافحة التمرد

الممارسات الجيدة الـ 15 لمكافحة التمرد	**الممارسات السيئة الـ 11 لمكافحة التمرد**
حققت قوة مكافحة التمرد اثنين على الأقل من عوامل الاتصالات الاستراتيجية.	استخدمت قوة مكافحة التمرد أساليب العقاب الجماعي وتصعيد القمع.
عملت قوة مكافحة التمرد على الحد من ثلاثة عوامل دعم ملموسة على الأقل.	انتهجت الحكومة أسلوب حكم شخصاني ذو طابع فاسد وتعسفي. كان لدى نُخب الدول المستضيفة دوافع جائرة لمواصلة النزاع.
حققت الحكومة واحد على الأقل من عوامل شرعية الحكومة.	مشاركة قوات عسكرية خارجية محترفة في القتال نيابة عن المتمردين.
تم الحد من الفساد الحكومي / تعزيز الحوكمة الرشيدة منذ بداية النزاع.	كانت الدولة المضيفة تعتمد على الداعمين الخارجيين من الناحية الاقتصادية.
حققت قوة مكافحة التمرد واحد على الأقل من عوامل الاستخبارات	بدء القتال من جانب المتمردين بالدرجة الأولى
كانت قوة مكافحة التمرد تتمتع بقوة كافية لإجبار المتمردين على القتال كعصابات. المحافظة على وحدة الجهود/وحدة القيادة.	فشلت قوة مكافحة التمرد في التكيف مع التغيرات في استراتيجية العدو أو عملياته أو تكتيكاته.
تجنبت قوة مكافحة التمرد إحداث أضرار جانبية مفرطة أو استخدام القوة بشكل غير متكافئ أو أي استخدامات أخرى غير شرعية للقوة.	شاركت قوة مكافحة التمرد في أعمال تنطوي على الإكراه أو الترهيب بشكل أكبر من المتمردين.
سعت قوات مكافحة التمرد إلى الانخراط وإقامة علاقات إيجابية مع السكان في منطقة النزاع.	كانت قوى التمرد متفوقة فرديًا على قوات مكافحة التمرد بكونها إما احترافية أو أكثر حماسًا.
شهدت منطقة النزاع استثمارات قصيرة الأجل، أو تحسينات في البنية التحتية أو التنمية، أو عمليات الإصلاح العقاري في منطقة النزاع التي سيطرت عليها قوة مكافحة التمرد أو طالبت بها.	اعتمدت قوة مكافحة التمرد أو حلفاؤها على النهب لتحقيق الاكتفاء. كان لقوة مكافحة التمرد والحكومة أهدافًا أو مستويات التزام مختلفة.
كانت أغلبية السكان في منطقة النزاع مؤيدة أو داعمة لقوات مكافحة التمرد. أقامت قوات مكافحة التمرد مناطق آمنة ثم قامت بتوسيعها.	
بدأت أو أنجزت الحكومة/ قوة مكافحة التمرد أعمال التحسين بشكل يفوق الخط الزمني المعتاد	
قدّمت قوة مكافحة التمرد أو ضمنت توفير الخدمات الأساسية في المناطق التي كانت تسيطر عليها أو قالت إنها تسيطر عليها. تم ترسيخ الشعور بالأمن أو المحافظة عليه بين السكان في المناطق التي قالت قوة مكافحة التمرد أنها خاضعة لسيطرتها.	

المفاوضات (From Stalemate to Settlement: Lessons for Afghanistan from Historical Insurgencies That Have Been Resolved Through Negotiations.[8]

من أجل تلك الدراسة، بدأنا بالحالات الأساسية الـ 59 المدرجة في الجدول 2، ولكن بعد ذلك درسنا فقط الحالات التي كان لها نتائج مختلطة (كل نتيجة كانت تؤيد جانبًا واحدًا أو غيره، ولذلك تعتبر حالة فوز أو خسارة في الجدول 2). تضمن كل من الصراعات الـ 13 نتيجة مختلطة تم فيها تقديم تنازلات كبيرة إلى الجانب الخاسر، وتم حل كل من تلك النزاعات عبر شكل من أشكال التسوية التفاوضية. وكانت الحالات الـ 13 هي إندونيسيا (آتشيه)، وأيرلندا الشمالية، والبوسنة، والشيشان، والحرب الأهلية في لبنان، وبوروندي، وكمبوتشيا، وطاجيكستان، والصحراء الغربية، والكونغو (مناهضة كابيلا)، وموزمبيق (حركة رينامو)، والفلبين (جبهة التحرير الوطنية)، واليمن.

بالاستناد إلى هذه الحالات الـ 13، قمنا بإعداد سيناريو رئيسي للخطوات التاريخية التي تم اتخاذها لحل حركة تمرد معينة عبر تسوية تفاوضية. ويظهر السيناريو الرئيسي للتسويات التفاوضية باتباع الخطوات السبعة المبينة أدناه، وإن لم يكن بالترتيب ذاته دائمًا:

8 كولين ب.كلارك وكريستوفر بول، من الركود إلى التسوية: دورس لأفغانستان من حركات التمرد التاريخية التي تمت تسويتها من خلال المفاوضات، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-469-OSD، 2014.

الجدول 2

59 حالة أساسية ودرجات سجل الأداء

الدولة (مكان اندلاع حركة التمرد)	الأعوام	الممارسات الجيدة لمكافحة التمرد	الممارسات السيئة لمكافحة التمرد	الدرجة الإجمالية	النتيجة
فيتنام الجنوبية	1960–1975	0	–11	–11	خسارة مكافحة التمرد
الصومال	1980–1991	0	–9	–9	خسارة مكافحة التمرد
أفغانستان (بعد الاتحاد السوفيتي)	1992–1996	0	–9	–9	خسارة مكافحة التمرد
كوسوفو	1996–1999	0	–8	–8	خسارة مكافحة التمرد
ليبيريا	1989–1997	1	–9	–8	خسارة مكافحة التمرد
كمبوديا	1967–1975	0	–7	–7	خسارة مكافحة التمرد
مولدوفا	1990–1992	1	–8	–7	خسارة مكافحة التمرد
جورجيا/أبخازيا	1992–1994	0	–7	–7	خسارة مكافحة التمرد
زائير (حركة مناهضة موبوتو)	1996–1997	0	–7	–7	خسارة مكافحة التمرد
نيكاراغوا (سوموزا)	1978–1979	0	–6	–6	خسارة مكافحة التمرد
الشيشان الأولى	1994–1996	1	–7	–6	خسارة مكافحة التمرد
البوسنة	1992–1995	0	–6	–6	خسارة مكافحة التمرد
لاوس	1959–1975	2	–7	–5	خسارة مكافحة التمرد
ناغورنو-كرباخ	1992–1994	0	–5	–5	خسارة مكافحة التمرد
جمهورية الكونغو الديمقراطية (حركة مناهضة كابيلا)	1998–2003	1	–5	–4	خسارة مكافحة التمرد
رواندا	1990–1994	2	–6	–4	خسارة مكافحة التمرد
بنغلاديش	1971	2	–6	–4	خسارة مكافحة التمرد
أفغانستان (طالبان)	1996–2001	2	–6	–4	خسارة مكافحة التمرد
كمبوتشيا	1978–1992	0	–3	–3	خسارة مكافحة التمرد
كوبا	1956–1959	3	–6	–3	خسارة مكافحة التمرد
إريتريا	1961–1991	1	–4	–3	خسارة مكافحة التمرد
السودان (الجيش الشعبي لتحرير السودان «الجيش الشعبي»)	1984–2004	1	–4	–3	خسارة مكافحة التمرد
أفغانستان (حركة مناهضة الاتحاد السوفييتي)	1978–1992	2	–5	–3	خسارة مكافحة التمرد
بوروندي	1993–2003	1	–3	–2	خسارة مكافحة التمرد
اليمن	1962–1970	1	–3	–2	خسارة مكافحة التمرد
الحرب الأهلية في لبنان	1975–1990	5	–7	–2	خسارة مكافحة التمرد
طاجيكستان	1992–1997	2	–4	–2	خسارة مكافحة التمرد
نيبال	1997–2006	3	–4	–1	خسارة مكافحة التمرد
إندونيسيا (تيمور الشرقية)	1975–2000	3	–4	–1	خسارة مكافحة التمرد
نيكاراغوا (الكونترا)	1981–1990	3	–4	–1	خسارة مكافحة التمرد
بابوا غينيا الجديدة	1988–1998	2	–3	–1	خسارة مكافحة التمرد
كوردستان العراق	1961–1975	4	–2	2	**فوز مكافحة التمرد**
الصحراء الغربية	1975–1991	4	–2	2	**فوز مكافحة التمرد**
الأرجنتين	1969–1979	5	–2	3	**فوز مكافحة التمرد**
عُمان (ثورة الإمامة)	1957–1959	4	–1	3	**فوز مكافحة التمرد**
كرواتيا	1992–1995	5	–2	3	**فوز مكافحة التمرد**
غواتيمالا	1960–1996	8	–4	4	**فوز مكافحة التمرد**
إقليم التبت	1956–1974	7	–3	4	**فوز مكافحة التمرد**
سريلانكا	1976–2009	6	–1	5	**فوز مكافحة التمرد**
موزمبيق (المقاومة الوطنية الموزمبيقية [رينامو])	1976–1995	8	–3	5	**فوز مكافحة التمرد**
تركيا (حزب العمال الكردستاني [PKK])	1984–1999	8	–2	6	**فوز مكافحة التمرد**

الجدول 2 - تكملة

الدولة (مكان اندلاع حركة التمرد)	الأعوام	الممارسات الجيدة لمكافحة التمرد	الممارسات السيئة لمكافحة التمرد	الدرجة الإجمالية	النتيجة
إندونيسيا (أتشيه)	1976–2005	8	–2	6	**فوز مكافحة التمرد**
الجزائر (الجماعة الإسلامية المسلحة [GIA])	1992–2004	6	0	6	**فوز مكافحة التمرد**
بلوشستان	1973–1978	9	–2	7	**فوز مكافحة التمرد**
أوغندا (القوات الديمقراطية المتحالفة [ADF])	1986–2000	7	0	7	**فوز مكافحة التمرد**
أيرلندا الشمالية	1969–1999	9	–1	8	**فوز مكافحة التمرد**
الأردن	1970–1971	9	0	9	**فوز مكافحة التمرد**
إندونيسيا (دار الإسلام)	1958–1962	10	0	10	**فوز مكافحة التمرد**
أنغولا (الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا [يونيتا])	1975–2002	12	–2	10	**فوز مكافحة التمرد**
اليونان	1945–1949	12	–2	10	**فوز مكافحة التمرد**
أوروجواي	1963–1972	10	0	10	**فوز مكافحة التمرد**
ملايا	1948–1955	13	–2	11	**فوز مكافحة التمرد**
السلفادور	1979–1992	12	–1	11	**فوز مكافحة التمرد**
عُمان (ثورة ظُفار)	1965–1975	13	–1	12	**فوز مكافحة التمرد**
بيرو	1980–1992	14	–2	12	**فوز مكافحة التمرد**
سيراليون	1991–2002	14	–1	13	**فوز مكافحة التمرد**
السنغال	1982–2002	13	0	13	**فوز مكافحة التمرد**
الفلبين (الجبهة الوطنية لتحرير مورو [MNLF])	1971–1996	14	–1	13	**فوز مكافحة التمرد**
الفلبين (تمرد هوكبالاهاب)	1946–1956	15	0	15	**فوز مكافحة التمرد**

أولاً، بعد سنوات من القتال، يصل طرفا النزاع إلى حالة من الإنهاك جراء الحرب وينتهي بهما الأمر إلى جمود أو ركود عسكري. ثانيًا، بعد الوصول إلى الركود وإدراك الأطراف المتنازعة عدم الجدوى من مواصلة التصعيد، يتم قبول المتمردين كشريك شرعي في التفاوض. وبمجرد قبول الحكومة للمتمردين، يصبح من الممكن مناقشة شروط وقف إطلاق النار. تعتمد هذه الخطوة الثالثة المتمثلة بوقف إطلاق النار بدرجة كبيرة على موافقة القوى الخارجية وهي تشبه في ذلك الخطوة الثانية التي سبقتها. فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك جهة خارجية داعمة تضغط من أجل استمرار الصراع، فمن المحتمل أن تنتهي عملية التفاوض عند هذا الحد.

وإذا امتنعت الجهات الفاعلة الخارجية عن التدخل أكثر من ذلك، يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقيات وساطة رسمية، وهذه هي الخطوة الرابعة من العملية. خامسًا، يمكن أن تكون عروض المشاركة في السلطة (مثل العفو العام أو الانتخابات) مغرية بالنسبة للمتمردين بحيث تستميلهم لتفضيل الحل السياسي عن الصراع المسلح. سادسًا، بمجرد قبول عروض المشاركة في السلطة، يمكن أن تؤدي الأصوات المعتدلة بين قيادة حركة التمرد إلى تمهيد الطريق نحو المضي قدمًا وإفساح المجال أمام الكوادر السياسية المعتدلة في المجموعة. سابعًا، وأخيرًا، يجب أن يكون هناك أطراف ثالثة ضامنة للمساعدة في توجيه العملية للوصول إلى حل نهائي، وذلك بالعمل كمراقبين حياديين أو كجهات مقدمة للخدمات الأمنية والمساعدات الاقتصادية والتنموية وغيرها من الخدمات.

يوضح الشكل رقم 1 السيناريو الرئيسي الذي تمر به حركات التمرد بدايةً من النزاع حتى التسوية التفاوضية. وعلى الرغم من عدم الكشف عن جميع الحالات التي تمت دراستها بحسب هذا التسلسل (حالة واحدة في الواقع)، إلا أن كل الحالات التي تم الكشف عنها والتعامل معها تمّت بطريقة قريبة ومشابهة لهذا السيناريو، الأمر الذي يجعله بمثابة أداة مقارنة مفيدة يمكن من خلالها فهم كيفية الوصول إلى تسويات تفاوضية، إلى جانب تحديد مسار لتسوية النزاع في أفغانستان.

الشكل 1
سبع خطوات للوصول إلى تسوية تفاوضية



RAND PR1273-1

تقييم النزاع الدائر في أفغانستان

لا تقتصر وظيفة سجل الأداء على توفير لمحة موجزة عن النتائج التاريخية وتحليل عوامل ارتباط النجاح التاريخية في مساعي مكافحة التمرد فحسب؛ بل يعتبر السجل من أدوات التنبؤ المفيدة بالنسبة للجهود الحالية والمستقبلية في مجال مكافحة التمرد. ومع أننا لا نجزم بأن قدرة سجل الأداء على التمييز بين الفوز والخسارة منذ الحرب العالمية الثانية تضمن قدرتها على التنبؤ بنتائج الصراعات القائمة أو المستقبلية، إلا أن نتائج جهود مكافحة التمرد تلك تقدم مؤشرًا جيدًا على ما إذا كانت الجهود تسير في الاتجاه الذي يحتمل أن يؤدي إلى نتيجة مفضلة أم في اتجاه آخر ليس من المحتمل أن يثمر عن ذلك. علاوة على ذلك، يحتوي سجل الأداء على مجموعة محددة من العوامل الموجودة أو الغائبة التي تعتبر بمثابة معلومات إرشادية لصانعي القرار والمسؤولين الاستراتيجيين والمخططين فيما يتعلق بالجوانب التي باتت جاهزة لتجديد التركيز عليها.[9]

وفي الأبحاث التاريخية الأساسية، قمنا بتقييم عوامل سجل الأداء في كل مرحلة مرت بها كل حالة بناءً على دراسات مفصلة للحالات تم جمعها من العديد من المصادر الثانوية. مع ذلك، فإن البيانات المتاحة عن أفغانستان تفتقر في أغلب الأحيان إلى الموثوقية والصلاحية بسبب عدم اتساق ممارسات جمع البيانات والتباين في إعداد التقارير ناهيك عن حالة الغموض الكبير فيما يتعلق بما حدث في عدة أجزاء من الدولة. ونظرًا لاستمرار النزاع وافتقار التقارير الحالية إلى وضوح الرؤية والإدراك المتأخر، لم نتمكن من تطبيق طرقنا السابقة بنفس المستوى من الثقة. بدلاً من ذلك، قمنا بتعيين فريق من الخبراء لاستكمال سجل الأداء الخاص بحالة أفغانستان في مطلع عام 2015 واستنبطنا مُدخلاتهم باستخدام طرق دلفي. يتضمن القسم التالي شرحًا وافيًا لطريقة دلفي، في حين يحتوي الملحق على تفاصيل خاصة حول عملية التطبيق والتنفيذ.

9 تجدر الإشارة هنا إلى أن الغاية المرجوة من إعداد سجل الأداء لا تتمثل في مجرد تقديم قائمة مراجعة مسلم بها، كما أنه لا يحل مكان الاستراتيجية المدروسة والدقيقة لمكافحة التمرد، حيث تختلف العوامل التي يمكن تحقيقها ومدى صعوبة تحقيقها والارتباطات فيما بينها من سياق لآخر ويجب دراسة كل حالة تمرد في إطار السياق الخاص بها. وتتمثل القيمة الأساسية لسجل الأداء في الوفاء بالأغراض التشخيصية. فإذا كانت هناك استراتيجية معينة لمكافحة التمرد لا تخرج بنتيجة إيجابية عند تقييمها باستخدام سجل الأداء، يمكن إجراء دراسة دقيقة ومتأنية لسجل الأداء بحيث تشير إلى ما إذا كانت الاستراتيجية تسير في الطريق الصحيح (من المحتمل أن تكون هناك العديد من العوامل الجيدة ضمن الاستراتيجية لكنها لم تتحقق بعد) أو من غير المحتمل أن تؤدي إلى النجاح (من غير المحتمل أن تؤدي إلى العديد من العوامل الجيدة، خاصةً تلك التي اتضح أنها أساسية في فوز مكافحة التمرد في السابق).

استخدام طريقة دلفي

تم إعداد طريقة دلفي في مؤسسة RAND في فترة الستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من تنقيح الأساليب على مر السنين[10]، إلا أن بنيتها الأساسية لا تزال كما هي. يقوم الخبراء بإعداد التقييمات أو تقديم المُدخلات بصفة فردية، ثم يعرضون تفسيرات ومسوّغات خطية لتلك التقييمات. وبعد ذلك، تتم إتاحة الفرصة لهؤلاء الخبراء لمراجعة التفسيرات المقدمة من مشاركين آخرين بصورة خاصة وإعادة النظر في تقييماتهم بناءً على سبل الاستنتاج التي لم تتضمنها حساباتهم الأولية. وتأتي النتيجة لتعكس مجموعة متفقًا عليها من تقييمات الخبراء التي تستند إلى معلومات أكثر مما كان لدى أي من الخبراء في البداية. ونظرًا لعمل المشاركين بصورة خاصة وبدون الكشف عن هويتهم للآخرين، يتم التوصل إلى التقييمات النهائية دون أي تأثيرات نفسية على العمل الجماعي، مثل "الاقتناع الزائف وعدم الرغبة في مخالفة الآراء العامة والتأثر برأي الأغلبية"[11]. ومع ذلك، يجدر الملاحظة أن طريقة دلفي هي واحدة من عدة طرق يمكن استخدامها لقياس التقدم (أو عدم التقدم) في أفغانستان أو لاستكمال سجل أداء مكافحة التمرد. فقد كان بإمكاننا استكمال سجل الأداء بأنفسنا، وذلك بالاعتماد على حكم خبير واحد والاستشهاد بالاستطلاعات والمقابلات والتقارير أو مصادر البيانات الأخرى التي تبرر الدرجات التي توصلنا إليها. غير أننا ارتأينا أن ذلك سيضع عبئًا غير ضروري على آرائنا ووجهات نظرنا الشخصية ومن المحتمل أن يغطي على اعتراضات هامة ومثيرة ووجهات نظر مختلفة.

ونظرًا لصعوبة تحديد ما إذا كانت العوامل الواردة في سجل الأداء موجودة أو غائبة ولأن هذا الأمر محل للخلاف، فقد أجرينا تمرينًا لجمع آراء الخبراء شارك فيه مجموعة من 14 خبيرًا مختصًا على دراية بالعمليات الجارية في أفغانستان، مع مراعاة عدم الكشف عن هوية المشاركين وإجاباتهم. وتم جمع الآراء عبر البريد الإلكتروني خلال الفترة من 11 آذار إلى 20 نيسان عام 2015. كان من بين المشاركين موظفو مؤسسة RAND ذوي الخبرة في شؤون أفغانستان أو الذين سبق تجنيدهم في أفغانستان؛ ضباط أمريكيين ميدانيين سبق تجنيدهم عدة مرات (مؤخرًا) في أفغانستان؛ المحاربين القدامى الذين كانوا حاضرين عند إجراء أبحاث مكافحة التمرد؛ والممثلين المدنيين للدفاع من مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادة المركزية الأمريكية؛ والموظفين الحكوميين ذوي الخبرة في أفغانستان؛ موظفين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ صحفيون؛ وخبراء من مراكز الأبحاث البارزة. ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة حول عملية جمع آراء الخبراء في الملحق.

وتماشيًا مع المنهج المستخدم في الأبحاث التاريخية الأساسية المستخدمة في إعداد سجل الأداء والتمرينين السابقين لتقييم حالة أفغانستان باستخدام طريقة دلفي (في عامي 2011 و2013)، طُلب من المشاركين تقديم تقييمات لأسوأ الحالات. يستدعي هذا النوع من التقييم أن تكون العوامل الإيجابية موجودة في أغلبية مناطق النزاع وليس فقط في مكان منعزل لكي تعتبر بأنها موجودة في سجل الأداء. وينطبق الأمر نفسه على العوامل السيئة، حيث كانت تعتبر موجودة لو كانت قد وقعت بصورة متكررة أكثر من كونها مجرد حوادث منعزلة. لذلك، كان لزامًا أن تكون العوامل الجيدة موجودة بصورة سائدة، في حين تكون العوامل السيئة موجودة بصورة روتينية في مناطق معينة أو بين فئات معينة من القوات. (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول إرشادات التقييم في الملحق)

---

10 انظر، على سبيل المثال، تقرير كارولين وونج (Carolyn Wong) بعنوان "كيف ستؤثر الطفرة الإلكترونية على طريقة إجرائنا للأبحاث؟ (How Will the e-Explosion Affect How We Do Research?) المرحلة الأولى: طريقة "E-DEL+I" لإثبات المفاهيم، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، DB-399-RC، لعام 2003.

11 برنيس ب. براون (Bernice B. Brown)، طريقة دلفي: منهجية مستخدمة لمعرفة آراء الخبراء، A Methodology Used for the Elicitation of Opinions of Experts سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، P-3925، لعام 1968، الصفحة رقم 2.

الاستناد إلى سجلات الأداء السابقة

جاءت أول جهود لنا لتوظيف سجل الأداء في النزاع القائم في أفغانستان باستخدام طرق Delphi في عام 2011 وصدر التقرير الأولي بعنوان "*سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2011 مقارنةً بحركات التمرد في الثلاثين عامًا الماضية*".[12] وفي عام 2011، قام الخبراء بتقييم العديد من عوامل الحوكمة الحاسمة باعتبارها غائبة بما في ذلك "الحكومة كوحدة ديمقراطية وظيفية" و"إقامة انتخابات حرة ونزيهة". وبعد عامين من صدور سجل الأداء في 2011، قمنا بتكرار عملية استنباط آراء الخبراء وإعداد تقرير تكميلي بعنوان *سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2013 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية*، وكشف سجل الأداء المُعد في عام 2013 أن العديد من أوجه القصور المتعلقة بالحوكمة لا تزال موجودة،[13] كما تضمنت عوامل الحوكمة التي تم تقييمها باعتبارها غائبة في عام 2013 "اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع" و"غالبية المواطنين في منطقة النزاع يؤمنون بشرعية الحكومة ومما لا شك فيه أن غياب عوامل الحوكمة الحاسمة تلك أثار قلقًا كبيرًا لدى الخبراء المشاركين في عامي 2011 و2013.

ولطالما كانت عدم قدرة قوات مكافحة التمرد على إيقاف الدعم الملموس للمتمردين واحدة من المشاكل المستمرة التي ترجع أصولها إلى البدايات الأولى للنزاع الحالي في أفغانستان، وأشار الخبراء إلى غياب ذلك العامل في التقارير الثلاثة لاستنباط الآراء (في أعوام 2011 و2013 و2015). علاوةً على ذلك، حددت لجان الخبراء السابقة العديد من القضايا والمشاكل التي ظلت قائمة في عام 2015، بما في ذلك، الفساد والحكم التعسفي الشخصاني (الحكم على أساس مبدأ المواطن الثانوي من قبل وسطاء السلطة وشبكات المحسوبية، مع القرارات المتقلبة من قبل أولئك الذين يمتلكون السلطة) إلى جانب الدوافع الجائرة من النُخب لإطالة أمد الصراع، وأيضًا اعتماد أفغانستان على المؤيدين الخارجيين.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال جهود مكافحة التمرد في أفغانستان تسير ضد مجموعة كبيرة من التحولات الانتقالية، حيث تقلل القوات الدولية من تواجدها وأعدادها ويتم نقل مزيد من المسؤولية إلى المؤسسات والقوات المحلية. ولا يخفى أن قوات الأمن الأفغانية هي الآن القوات الأساسية في مكافحة التمرد، في حين كانت القوات الدولية في السابق هي التي تقوم بهذا الدور (أو تشارك فيه). ونظرًا للانخفاض العام في المساعدات والدعم الدولي الذي صاحب النضوب في أعداد القوات الدولية، فقد شهدت الدولة تحولات اقتصادية كبيرة. ولعلّ الأهم من ذلك أن تلك التغيرات جاءت خلال مرحلة انتقالية سياسية في أفغانستان، حيث أفسح نظام كرزاي الطريق أمام حكومة أفغانية يقودها أشرف غني ويدعمها خصمه السياسي السابق، عبد الله عبد الله.[14] أما من ناحية المتمردين، فقد أدى الاعتراف بوفاة الملا عمر إلى الارتباك والانقسام داخل حركة طالبان ولم يعد من الواضح من يقود الجماعة، وبالتالي، من يتحمل مسؤولية القرارات الهامة، مثل الدخول في مفاوضات السلام.[15]

وفي عام 2015، استمرت باكستان في توفير ملاذ لمجموعة من التنظيمات الإرهابية والمتمردة، وهو ما يمكّن تلك المجموعات من تجديد الموارد الذين هم في أشد الحاجة إليها (مع العلم بحدوث تحول كبير في موقف باكستان في ربيع عام 2015) وقد أشار الخبراء إلى أن الحوكمة في أفغانستان قد تحسنت بدرجة طفيفة، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى رحيل حامد كرزاي وخلفية الشخص الذي حل محله باعتباره شخص تكنوقراط متعلم في الغرب ويعرف كيفية العمل في المجتمع القبلي المعقد في أفغانستان.

---

12 بول (Paul)، 2011

13 كريستوفر بول، وكولين ب. كلارك، وبيت غريل، ومولي دونيجان، سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2013 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية، سانتا مونيكا، كاليفورنيا مؤسسة RAND، RR-396-OSD, 2013A. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود بعض الأعضاء المشتركين في فرق التقييم باعتماد طريقة دلفي خلال السنوات الثلاث لهذه الدراسة، إلا أن الجزء الأكبر من لجان الخبراء كان مختلفًا، وبالتالي، لربما كانت وجهات النظر مختلفة بعض الشيء.

14 جوناه بلانك (Jonah Blank) "امنحوا غني الفرصة: لماذا تعتبر هذه المرة مختلفة؟" (Give Ghani a Chance: Why This Time is Different)، مجلةForeign Affairs آذار 31 2015

15 جوزيف جولدستين (Joseph Goldstein) وتيمور شاه (Taimoor Shah)، "وفاة الملا عمر تثير الفرقة في صفوف طالبان" (Death of Mullah Omar Exposes Divisions Within Taliban)، صحيفة New York Times، 30 تموز 2015 انظر أيضًا مقال ماكس أبراهامز (Max Abrahms)، "وفاة محمد عمر، هل تساعد عملية السلام في أفغانستان أم تضر بها؟" Mohammad Omar's Death Could Help the Afghan Peace Process—or Harm It، صحيفة Washington Post، مدونة Monkey Cage ، 7آب 2015

نتائج سجل الأداء لعام 2015

أثمرت جهود استنباط آراء الخبراء في عام 2015 عن درجات تم تقييمها لاثنين وأربعين عاملاً محددًا في سجل الأداء، وهي العوامل اللازمة لاحتساب 15 عاملاً جيدًا و11 عاملاً سيئًا. يحتوي الجدول 1 [16] على الإجراءات والممارسات المتبعة، بينما يوضح الجدولان "A-2" و" A-3" في الملحق كافة العوامل الفرعية البالغ عددها 42 عاملاً وكيفية تطبيقها على 15

عاملاً جيداً و11 عاملاً سيئًا، على التوالي. وفي حالة التوصل إلى إجماع بشأن وجود أو غياب أحد العوامل، كانت تُعطى له الدرجة "1" في حالة وجوده أو الدرجة "0" في حالة غيابه، أما عند عدم التوصل إلى إجماع فيما بين أفراد لجنة الخبراء بشأن وجود العامل أو غيابه، فكانت تُعطى له الدرجة "0.5" والتي تعني أنه غير موجود وغير غائب[17].

ويشير سجل الأداء الذي تم إعداده بالاعتماد على طريقة دلفي في أفغانستان في مطلع عام 2015 إلى أن درجة العوامل الجيدة الموجودة هي 7.5 وأن درجة العوامل السيئة الموجودة هي 5.5. وتشمل العوامل الجيدة التي تم تقييمها بدرجة 7.5 ثلاثة عوامل حصلت على نصف درجة، وبالتالي فهي تمثل نطاقًا يتراوح بين 6 إلى 9 أما العوامل السيئة التي تم تقييمها بدرجة 5.5، فتشمل عاملاً واحدًا حصل على نصف درجة، وبالتالي فهي تمثل نطاقًا يتراوح بين 5 إلى 6. وعند طرح 5.5 من 7.5، نحصل على صافي نتيجة سجل الأداء وهو 2+. (وفي حالة تعظيم درجات كافة العوامل التي تم تقييمها بنصف درجة في أحد الاتجاهين، يتضح لنا أن ذلك يمثل نطاقًا يتراوح بين 0 إلى 4+، وهي درجة من الشك يمكن تفسيرها مثل فترة الثقة).

يوضح الجدول 3 مدى توافق هذه الدرجات (7.5 للعوامل الجيدة و5.5 للعوامل السيئة و2+ لصافي النتيجة) بالنسبة لحركات التمرد الأساسية البالغ عددها 59 حركة الواردة في تقرير *مسارات نحو النصر*. كما يتضمن الجدول رقم 3 مجموعة فرعية من الحالات الواردة في الجدول رقم 2، بحيث يشمل ذلك الحالات ذات الدرجات الجيدة والسيئة والصافية المشابهة لتلك التي تم التوصل إليها بالنسبة لأفغانستان في مطلع عام 2015 (انظر الجدول رقم 2 للاطلاع على قائمة كاملة بالحالات الأساسية البالغ عددها 59 حالة.) وقد تم ربط الدرجة الإجمالية لسجل الأداء وهي 2+ بأقل درجة سابقة لإحدى الحالات التي انتصرت فيها قوات مكافحة التمرد، ومع تقييم العوامل الجيدة بدرجة 7.5، فإن ذلك يضع أفغانستان في مطلع عام 2015 في منتصف مجموعة الحالات التي انتصرت فيها قوات مكافحة التمرد، وهو موضع أعلى بعدة نقاط من أدنى الحالات التي انتصرت فيها قوات مكافحة التمرد (4). وحتى إذا تم احتساب نطاق الشك بسبب العوامل التي تم تقييمها بنصف درجة، فإن الحد الأدنى لتقدير العوامل الجيدة (6) يتوافق مع كافة الحالات السابقة التي انتصرت فيها قوات مكافحة التمرد. من جهة أخرى، فإن تقدير العوامل السيئة بدرجة 5.5 يضع أفغانستان في مطلع عام 2015 في مستوى أقل بمقدار 1.5 من أسوأ الحالات السابقة التي انتصرت فيها قوات مكافحة التمرد (غواتيمالا، بدرجة -4)، كما أن تلك الدرجة أكثر شيوعًا بين الحالات التي خسرت فيها الحكومات. (ويُعد وجود أربعة عوامل سيئة هو الحد الأكثر تفاؤلاً بحسب تقديرات طريقة دلفي بالنسبة لأفغانستان المعاصرة، بصرف النظر عن أنصاف الدرجات).

وفي حال عدم مراعاة العوامل المحددة أو النتائج الأخرى للأبحاث الأكثر شمولاً، يمكن تفسير نتائج سجل الأداء كمصدر للتفاؤل. يعتبر عدد العوامل الجيدة الموجودة كبيرًا؛ حتى عند النظر إلى الحد الأدنى من نطاق الشك بسبب أنصاف الدرجات الناتجة عن عدم إجماع الآراء (نطاق يتراوح بين 6 إلى 9)، فوحدها الحالات السابقة التي شهدت انتصار مكافحة التمرد هي التي كانت تضم ستة عوامل جيدة على الأقل. كذلك، تعتبر الدرجة الإجمالية (الناتجة عن طرح درجة العوامل السيئة من درجة العوامل الجيدة)، وهي 2+، أعلى من الحد التاريخي لأي حالة انتصرت فيها

---

16 يرجى ملاحظة أن تقرير استنباط آراء الخبراء تضمن دراسة 42 عاملًا، وليس 26 عاملًا فقط، وهو إجمالي 15 + 11، ويرجع ذلك إلى أن بعض العوامل تكون عبارة عن ملخص (مثل "حققت قوات مكافحة التمرد عاملين على الأقل من عوامل الاتصالات الاستراتيجية) وتعتمد على عدة عوامل فرعية ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

17 كان الإجماع يُحتسب في هذه العملية بإجماع آراء ما لا يقل عن 70 بالمائة من الخبراء. وفي الواقع، كانت درجة التوافق في معظم عوامل الإجماع أعلى من ذلك بدرجة كبيرة. وقد تم عرض المتوسط الأولي (الذي يعادل نسبة الخبراء المتفقين في الرأي) في الجدول "A-1" في الملحق.

الجدول 3

المجموعة الفرعية للحالات والدرجات ذات الصلة مع عرض درجات أفغانستان في مطلع عام 2015

الدولة (مكان اندلاع حركة التمرد)	الأعوام	الممارسات الجيدة لمكافحة التمرد	الممارسات السيئة لمكافحة التمرد	الدرجة الإجمالية	النتيجة
نيكاراغوا (سوموزا)	1978–1979	0	–6	–6	خسارة مكافحة التمرد
الشيشان الأولى	1994–1996	1	–7	–6	خسارة مكافحة التمرد
البوسنة	1992–1995	0	–6	–6	خسارة مكافحة التمرد
لاوس	1959–1975	2	–7	–5	خسارة مكافحة التمرد
ناغورنو-كرباخ	1992–1994	0	–5	–5	خسارة مكافحة التمرد
جمهورية الكونغو الديمقراطية (حركة مناهضة كابيلا)	1998–2003	1	–5	–4	خسارة مكافحة التمرد
رواندا	1990–1994	2	–6	–4	خسارة مكافحة التمرد
بنغلاديش	1971	2	–6	–4	خسارة مكافحة التمرد
أفغانستان (طالبان)	1996–2001	2	–6	–4	خسارة مكافحة التمرد
كمبوتشيا	1978–1992	0	–3	–3	خسارة مكافحة التمرد
كوبا	1956–1959	3	–6	–3	خسارة مكافحة التمرد
إريتريا	1961–1991	1	–4	–3	خسارة مكافحة التمرد
السودان (الجيش الشعبي لتحرير السودان)	1984–2004	1	–4	–3	خسارة مكافحة التمرد
أفغانستان (حركة مناهضة الاتحاد السوفييتي)	1978–1992	2	–5	–3	خسارة مكافحة التمرد
بوروندي	1993–2003	1	–3	–2	خسارة مكافحة التمرد
اليمن	1962–1970	1	–3	–2	خسارة مكافحة التمرد
الحرب الأهلية في لبنان	1975–1990	5	–7	–2	خسارة مكافحة التمرد
طاجيكستان	1992–1997	2	–4	–2	خسارة مكافحة التمرد
نيبال	1997–2006	3	–4	–1	خسارة مكافحة التمرد
إندونيسيا (تيمور الشرقية)	1975–2000	3	–4	–1	خسارة مكافحة التمرد
نيكاراغوا (الكونترا)	1981–1990	3	–4	–1	خسارة مكافحة التمرد
بابوا غينيا الجديدة	1988–1998	2	–3	–1	خسارة مكافحة التمرد
أفغانستان (قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن [إيساف])	2001–present	7.5	–5.5	2	*مستمرة*
كوردستان العراق	1961–1975	4	–2	2	**فوز مكافحة التمرد**
الصحراء الغربية	1975–1991	4	–2	2	**فوز مكافحة التمرد**
الأرجنتين	1968–1979	5	–2	3	**فوز مكافحة التمرد**
عُمان (ثورة الإمامة)	1957–1959	4	–1	3	**فوز مكافحة التمرد**
كرواتيا	1992–1995	5	–2	3	**فوز مكافحة التمرد**
غواتيمالا	1960–1996	8	–4	4	**فوز مكافحة التمرد**
إقليم التبت	1956–1974	7	–3	4	**فوز مكافحة التمرد**
سريلانكا	1976–2009	6	–1	5	**فوز مكافحة التمرد**
موزمبيق (المقاومة الوطنية الموزمبيقية)	1976–1995	8	–3	5	**فوز مكافحة التمرد**
تركيا (حزب العمال الكردستاني)	1984–1999	8	–2	6	**فوز مكافحة التمرد**
إندونيسيا (آتشيه)	1976–2005	8	–2	6	**فوز مكافحة التمرد**

ملاحظة: يوضح التظليل الدرجات التي يمكن مقارنتها مع درجات أفغانستان في عام 2015، حيث يشير التظليل باللون الأخضر إلى الحالات ذات الأعداد المشابهة من العوامل الجيدة، ويشير التظليل باللون الأحمر إلى الحالات ذات الأعداد المشابهة من العوامل السيئة، ويشير التظليل باللون الأزرق إلى الحالات ذات الدرجات الإجمالية المشابهة.

مكافحة التمرد وترتبط بأدنى درجة تاريخية. ومع ذلك، فإن نطاق الشك الكلي (من 0 إلى 4) أقل من أدنى درجة للحالات السابقة التي انتصرت فيها مكافحة التمرد (2+ هي الدرجة الأدنى لحالات الانتصار)، إلا أنها لا تصل إلى أعلى درجة للحالات السابقة التي خسرت فيها مكافحة التمرد (1- هي الدرجة الأعلى لحالات الخسارة السابقة).

ومع ذلك، حتى النتائج الملخصة في سجل الأداء تطرح سببًا للتخوف، فمن المثير للقلق أن تكون مجموع درجات العوامل السيئة (5.5) أعلى من مجموع العوامل السيئة في أي حالة من الحالات السابقة التي انتصرت فيها مكافحة التمرد. ومن المثير للقلق أيضًا أن عدد العوامل الموجودة في أفغانستان يعتبر كبيرًا نسبيًا (7.5 للعوامل الجيدة بالإضافة إلى 5.5 للعوامل السيئة، فيكون المجموع 13 عاملاً موجودًا). ويرجع ذلك إلى أن الحالات الأخرى التي شهدت عددًا كبيرًا في إجمالي عوامل سجل الأداء كان لديها أكثرية في أحد الجوانب عن الجانب الآخر. وفي الحالات الأخرى التي شهدت توازنًا نسبيًا في درجات سجل الأداء، كان الإجمالي ضئيلاً في كل جانب. أما سجل الأداء الخاص بحالة أفغانستان فيشير إلى وجود توتر أكثر مما يوحي به الملخص البسيط "وهو 2+ في المجمل".

ولحسن الحظ أن سجل الأداء وعملية استنباط الآراء يوفران قيمة إضافية تتمثل في تحديد العوامل المعينة الموجودة أو الغائبة وبعض الآثار المترتبة عليها. وفي حين أن الدرجة الأولية لسجل الأداء قد توحي بالتفاؤل بشأن احتمالات النجاح في أفغانستان، إلا أن تحليلاتنا العامة تميل إلى التشاؤم نوعًا ما. وتُعزى هذه النظرة المتشائمة إلى غياب بعض العوامل الهامة (وعدم وجود أي توقعات حقيقية بتحسن تلك العوامل) الأمر الذي دفعنا إلى الاستنتاج بأنه من غير المرجح أن تحقق القوات الأفغانية لمكافحة التمرد الانتصار العسكري. وتبقى النتيجة المختلطة هي الاحتمال الأرجح، حيث تعتبر التسوية التفاوضية إلى حدٍ ما هي المسار الأسرع لحل النزاع - وهو المسار الذي قد يؤدي إلى تسوية بموجب شروط تصب في صالح الحكومة. ويناقش القسم التالي هذه العوامل مع استعراض الاقتراحات المتعلقة بالعوامل التي يمكن تحسينها. وتشمل العوامل الهامة الغائبة، على سبيل المثال، إظهار الالتزام والحماس من جانب الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية وحظر الدعم الملموس للمتمردين (تعطيل تدفق المواد وسبل الدعم الأخرى من داخل أفغانستان وعبر الحدود).

عوامل محددة في الحالة الراهنة

يعرض الجدولان "A-2" و"A-3" في الملحق كافة العوامل والعوامل الفرعية في إلى جانب الأداء والعوامل التي تم تقييمها باعتبارها موجودة أو غائبة خلال عملية استنباط آراء الخبراء. وفي كل صف من الصفوف، يشير الرقم "1" إلى أن الآراء اتفقت على وجود ذلك العامل أو تلك الممارسة في الصراع الحالي، في حين يشير الرقم "0" إلى أن الآراء اتفقت على غياب ذلك العامل[18] . وعند مراجعة الدرجات، لا بد من تذكر أن المشاركين طُلب منهم تقديم تقييماتهم لأسوأ الحالات، ولم تُعتبر الظواهر المعزولة أو حالات النجاح المحدودة في تلك الجوانب أدلة كافية لتقييم أي عامل (سواءً كان عاملاً سيئًا أم جيدًا) على أنه عامل موجود. وعندما تكون الدرجة "0.5"، فإن ذلك يعني أنه لم يكن هناك إجماع واضح في الآراء بين المشاركين. وقد تم التوصل إلى إجماع الآراء في 33 من بين 42 عاملاً تم تقييمها مباشرةً من جانب الخبراء. وقد تمت مناقشة هذه العوامل بمزيد من التفصيل لاحقًا. وتعبر الصفوف التي تبدأ بأرقام عن العوامل الأساسية (بمعنى، المستوى الأول من العوامل الواردة في الجدول رقم 1)، في حين تمثل الصفوف التي تبدأ بحروف صغيرة العوامل الفرعية التي تكون العوامل الأساسية (تم تقييم جميع العوامل الفرعية مباشرةً من قبل الخبراء، مثلما حدث مع أي عوامل أساسية ليس لها عوامل فرعية).

وتوحي المناقشة والنتائج المستخلصة من أبحاثنا التاريخية الأساسية أن بعض العوامل الجيدة التي حددها المشاركون باعتبارها غائبة تثير القلق على وجه خاص.

وقد تم تقييم الحالة في أفغانستان في مطلع عام 2015 باعتبار أن 7.5 من بين 15 عاملاً أساسيًا جيدًا محتملًا، موجودة، وبالتالي هناك 7.5 (بل في الواقع ستة عوامل بالإضافة إلى ثلاثة عوامل تم تقييمها بنصف درجة لكل منها)

---

18 في جميع الحالات، تمثل نسبة الإجماع بين الخبراء المشاركين 70 بالمائة. وقد تم عرض نسب المشاركين الذين أشاروا إلى وجود العامل أو غيابه في الجدول " A.1 " في الملحق.

غائبة. ونستعرض فيما يلي العوامل الغائبة وتلك التي لم يتحقق إجماع آراء حول وجودها أو غيابها (بحيث يتم ترميز العوامل التي لم يكن هناك إجماع عليها بنصف درجة بين قوسين):

- تحقق قوات مكافحة التمرد اثنين على الأقل من عوامل الاتصالات الاستراتيجية (من بين قائمة تضم خمسة عوامل للاتصالات الاستراتيجية: تتوافق تصرفات قوات مكافحة التمرد والحكومة مع الرسائل؛ تحافظ قوات مكافحة التمرد على مصداقيتها مع سكان منطقة النزاع؛ وتناسق الرسائل / الأفكار مع المنهج العام لمكافحة التمرد؛ تجنب قوات حفظ النظام تحفيز توقعات بعيدة المنال؛ وهناك تنسيق للأفكار والرسائل لكافة الجهات الحكومية المعنية).
- تقلل قوات مكافحة التمرد من ثلاثة عوامل على الأقل من عوامل الدعم الملموس (من بين قائمة من عشرة عوامل للدعم الملموس: تقليل تدفق الدعم العابر للحدود للمتمردين بشكل كبير، أو بقائه محدودًا بشكل ملحوظ، أو غيابه عامة؛ تناقص الدعم الخارجي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ؛ وتناقص الدعم الداخلي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ؛ والحد من قدرة المتمردين على تجديد مواردهم بصورة ملحوظة؛ وعدم قدرة المتمردين على استبقاء حجم قوتهم أو زيادته؛ تؤدي جهود قوات مكافحة التمرد إلى زيادة تكاليف عمليات المتمردين؛ تقضي قوات مكافحة التمرد بشكل فعال على انضمام الأعضاء إلى المتمردين؛ تحول قوات مكافحة التمرد دون حصول المتمردين على المواد اللازمة؛ ونجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة استخبارات المتمردين بشكل فعال؛ ونجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تمويل المتمردين بشكل فعال).
- تحقيق الحكومة عاملاً واحدًا على الأقل من عوامل شرعية الحكومة (من بين هذين العاملين: اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع؛ وغالبية المواطنين في منطقة النزاع يؤمنون بشرعية الحكومة).
- انخفاض مستوى الفساد الحكومي / تعزيز الحوكمة الرشيدة منذ نشوب النزاع.
- المحافظة على وحدة الجهود / وحدة القيادة (0.5).
- تفادي قوات مكافحة التمرد للأضرار الجانبية المفرطة أو الاستخدام غير المتكافئ للقوة أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة (0.5).
- أقامت قوات مكافحة التمرد مناطق آمنة ثم قامت بتوسيعها.
- تقدم قوات مكافحة التمرد أو تضمن تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها أو التي تدعي السيطرة عليها.
- تعزيز الشعور بالأمن أو المحافظة عليه بين السكان في المناطق التي قالت قوات مكافحة التمرد أنها خاضعة لسيطرتها.
- دعم / تفضيل غالبية السكان في منطقة النزاع لقوات مكافحة التمرد (0.5).

وإن دلّ غياب تلك العوامل على شيء؛ فإنما يدل على احتمال وجود مجال للتحسين ومع ذلك، تعتبر بعض هذه العوامل الغائبة أكثر إثارة للقلق من غيرها. ففي حين أن سجل أداء مكافحة التمرد يفترض ببساطة أن كافة عوامل سجل الأداء متساوية من حيث القيمة والأهمية (واستخدامها بنجاح في تمييز حالات النصر والخسارة الأساسية السابقة من خلال ذلك الافتراض)، تُظهر جوانب أخرى في بحث "*مسارات نحو النصر*" أن بعض تلك العوامل أكثر أهمية من غيرها في واقع الأمر. ويتمثل أحد تلك العوامل، والذي تبين أنه من المتطلبات الأساسية للنجاح في كافة الحالات السابقة وتم تقييمه باعتباره غائبًا في أفغانستان في عام 2015، في: قطع الدعم الملموس للمتمردين. ويتعلق هذا العامل بمدى قدرة قوات مكافحة التمرد على تعطيل تدفقات الدعم للمتمردين سواء كان دعم مادي أو دعم بالموارد البشرية أو التمويل أو الاستخبارات. وقد حدد الخبراء غياب تسعة من بين عشرة عوامل فرعية للدعم الملموس ولم يصلوا إلى إجماع بشأن العامل العاشر (المرتبط بما إذا كانت جهود قوات مكافحة التمرد تثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمردين أم لا). وحتى يتم تقييم العامل الرئيسي بالدرجة "1" في جل الأداء، كان لا بد من وجود ثلاثة عوامل على الأقل من العوامل الفرعية (ومن الطبيعي أن وجود المزيد من العوامل كان سيكون أفضل). ويعتبر هذا الأمر مثيرًا للقلق على وجه التحديد لأنه في الحالات الأساسية السابقة البالغ عددها 59 حالة، شهدت جميع الحالات التي انتصرت فيها مكافحة التمرد إيقاف ما لا يقل عن ثلاثة عوامل من عوامل الدعم الملموس، في حين لم تشهد حالات الخسارة

ذلك. وقد كشفت المناقشة عن أن المتمردين في أفغانستان يوفرون احتياجاتهم من الدعم الملموس من عدة مصادر، ولم يتم إيقاف أي منها بدرجة كبيرة: المؤيدون عبر الحدود من باكستان (ومن الدول الأخرى)[19]، والأرباح من تجارة المخدرات وغيرها من الممارسات الإجرامية والدعم السكاني (بالإكراه في بعض الأحيان) داخل أفغانستان. وعلى الرغم من الجهود الجبارة اللازمة لإيقاف الدعم الملموس وتعطيل تدفقات الدعم من جميع المصادر المذكورة، إلا أن هذا الأمر يُعد في غاية الأهمية ليتسنّى لقوات مكافحة التمرد الانتصار.

وبالإضافة إلى غياب بعض العوامل الجيدة الحيوية، فإن وجود العديد من العوامل السيئة الحرجة يشير إلى وجود جوانب يمكن تحسينها. فقد حددت لجنة الخبراء وجود خمسة عوامل (ونصف عامل) من 11 عاملاً سيئًا:

- الفساد الحكومي والحكم الشخصاني التعسفي.
- لدى النخب السياسية دوافع جائرة تساهم باستمرار الصراع.
- اعتماد الدولة المضيفة على الداعمين الخارجيين من الناحية الاقتصادية.
- بدء القتال من جانب المتمردين بالدرجة الأولى.
- تتفوق قوات المتمردين فرديًا على قوات مكافحة التمرد بكونها أكثر احترافية أو أكثر حماسًا (0.5).
- هناك اختلاف في الأهداف / مستوى الالتزام بين قوات مكافحة التمرد والحكومة.

لا يقتصر الأمر على أن إجمالي عدد العوامل السيئة مثير للقلق، بل إن كذلك العوامل في حد ذاتها مثيرة للقلق، إذ تنتمي معظم الممارسات السيئة إلى فئة واحدة من البحث السابق، وهي: الالتزام والتحفيز. فلقد كان التزام الحكومة وقوات مكافحة التمرد بمحاربة التمرد موجودًا أيضًا في كافة الحالات السابقة التي انتصرت فيها الحكومة، وبالتالي، يبدو أن أحد المتطلبات الأساسية الحيوية الأخرى للنجاح في مكافحة التمرد غائب في حالة أفغانستان. ويُعد مدى تصميم الحكومة وقوات مكافحة التمرد على مواجهة التمرد وهزيمته من أقوى عوامل التنبؤ بالنجاح في الحالات التاريخية السابقة. ولم تتمكن أي حكومة في الحالات السابقة من الانتصار معتمدة على أربعة عوامل أو أكثر من بين ثمانية عوامل تدل على ضعف الالتزام والتحفيز. وقد أجمعت لجنة الخبراء على أن أفغانستان في مطلع عام 2015 كان لديها الكثير من تلك العوامل.[20] الأمر الذي يدل على أن هزيمة حركة التمرد الأفغانية لن تتحقق إلا إذا كانت لدى الحكومة وقوات الأمن الأفغانية القدرة على إثبات وإبداء التزامها وعزمها على القيام بذلك. وهو بالفعل أمر مثير للقلق لأنه في حالة الانهيار الكامل لقوات الأمن الوطنية الأفغانية (ANSF) أو عدم الرغبة في القتال قد ينتهي الأمر باستعادة المتمردين للسيطرة على مناطق استراتيجية، أو، الأسوأ من ذلك، السماح للدولة الإسلامية بوضع قدمٍ لها في أجزاء من شرقي أفغانستان على طول الحدود مع باكستان.

ملاحظات حول العوامل الموجودة أو الغائبة في عام 2015، ولكنها ضعيفة في المستقبل

لقد أسهم تمرين Delphi الذي أجري في عام 2013 والمناقشات التي تمت خلال عملية استنباط آراء الخبراء في إلقاء الضوء على العوامل التي قد تتغير في المستقبل مع استمرار انسحاب القوات الدولية والدعم الدولي. كما أثمر ذلك التمرين والمناقشات عن الإشارة إلى العوامل التالية باعتبارها تستحق بعض الاهتمام على الأقل في المستقبل في ظل انخفاض أعداد قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن، بصرف النظر عن تأكيد واحد أو أكثر من الخبراء لوجود أو غياب العوامل في أفغانستان في مطلع عام 2015:

- تنسيق الأفكار والرسائل لكافة الجهات الحكومية المعنية (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن وجود أو غياب هذا العامل).

19 وزارة الدفاع الأمريكية، التقدم المُحرز في الأمن والاستقرار في أفغانستان Progress Toward Security and Stability in Afghanistan، واشنطن العاصمة، أكتوبر 2014، الصفحة رقم 7.

20 من بين عوامل الالتزام والحماس الثمانية المشار إليها، يتضمن سجل الأداء ستة عوامل فقط. وقد اتفقت لجنة الخبراء على وجود أربعة عوامل من تلك الستة، ولم يتم التوصل إلى إجماع بشأن عامل آخر (نصف درجة).

- الحد من قدرة المتمردين على تجديد مواردهم بصورة ملحوظة (غائب بإجماع الآراء).
- جهود قوات مكافحة التمرد تثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمردين (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن وجود أو غياب هذا العامل).
- نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تجنيد المتمردين (غائب بإجماع الآراء).
- إجراء الاستخبارات المناسبة لدعم القتل / الأسر أو المواجهات مع المتمردين حسب شروط قوة مكافحة التمرد (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن هذا العامل).
- تمتع قوات مكافحة التمرد بالقوة الكافية لإجبار المتمردين على الدخول في حرب العصابات (موجود بإجماع الآراء).
- المحافظة على وحدة الجهود / وحدة القيادة (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع بشأن هذا العامل).
- شهدت منطقة النزاع استثمارات قصيرة الأجل، أو تحسينات في البنية التحتية أو التنمية، أو عمليات الإصلاح العقاري في منطقة النزاع التي سيطرت عليها قوة مكافحة التمرد أو طالبت بها. (موجود بإجماع الآراء).
- قيام قوات مكافحة التمرد بإنشاء مناطق آمنة ومن ثم توسيعها (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع في الآراء بشأن هذا العامل).
- بدأت/ أنجزت الحكومة/ قوة مكافحة التمرد أعمال إعادة البناء/ التطوير بشكل يفوق الخط الزمني المعتاد (بإجماع الآراء)
- تقدم قوات مكافحة التمرد أو تضمن تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها أو التي تدعي السيطرة عليها (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع في الآراء بشأن هذا العامل).
- تفوق قوات المتمردين فرديًا على قوات مكافحة التمرد بكونها إما احترافية أو أكثر حماسًا (لم تتوصل لجنة الخبراء إلى إجماع في الآراء بشأن هذا العامل).

وتعتبر هذه النتيجة مثيرة للقلق لأن الرصيد الحالي للعوامل الجيدة، وهي 7.5، والعوامل السيئة، وهي 5.5، والدرجة الإجمالية، وهي 2+، في سجل الأداء، إلى جانب نطاق الشك الموجود، تشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحسين. وتلقي هذه المخاوف الكثير من الشكوك حول احتمالات تحقيق المزيد من التحسين بمجرد انسحاب قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن، بل وتهدد في الواقع بالانزلاق مجددًا نحو درجات أقل تفاؤلاً حتى من ذلك.

وبالإضافة إلى احتمال عدم تمكن القوات الأفغانية من الحفاظ على وجود بعض هذه العوامل، هناك تخوف أيضًا بشأن مدى رغبتها في ذلك. فقد أشار العديد من المراقبين إلى أن الأفغان ينظرون إلى التمرد من منظور مختلف عن الغربيين، ومع توليهم مسؤولية جهود مكافحة التمرد الآن بشكل واضح، فقد تتغير تلك الجهود بما يتماشى مع تصوراتهم المختلفة للموقف. كذلك، يمكن أن يؤدي اختيار التركيز على ممارسات مختلفة إلى التأثير بدرجة كبيرة على وجود أو غياب العوامل الأساسية في المستقبل.

نتائج عام 2015 مقارنة بالنتائج والتحليلات السابقة

كما لاحظنا، يأتي هذا التقرير بعد تقريرين سابقين لإكمال سجل أداء مكافحة التمرد في أفغانستان؛ وقد تم نشر النتائج السابقة في تقرير سجل أداء مكافحة التمرد: *أفغانستان في مطلع عام 2011 مقارنةً بحركات التمرد في الثلاثين عامًا الماضية*، بناءً على الأبحاث الواردة في تقرير *النصر له ألف أب: مصادر النجاح في مكافحة التمرد*، وتقرير *سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2013 بالمقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية*، بناءً على الأبحاث الواردة في تقرير *مسارات نحو النصر: الدروس المستفادة من حركات التمرد الحديثة*.[21]

21 بول، في 2011؛ وبول وكلارك وغريل، في 2010؛ وبول وكلارك وغريل ودونيغان، في 2013(أ)؛ وبول وكلارك وغريل ودونيغان، في 2013(ب).

توجد "فجوة تجريبية" في سجل أداء مكافحة التمرد تفصل حالة النصر ذات الدرجة الأعلى عن حالة الخسارة ذات الدرجة الأدنى - وهي فجوة من الشك بين النتائج التي تمت ملاحظتها على أرض الواقع. وقد تبين أن نتيجة سجل الأداء، بالنسبة لتقييم حالة أفغانستان في 2011، تقع في تلك الفجوة بين حالات النصر وحالات الخسارة التاريخية. كذلك، أظهرت نتائج العملية في 2011 أن العوامل الجيدة في أفغانستان التي تم ربطها بحالة كرواتيا (1992-1996) باعتبارها حالة النصر ذات الدرجة الأدنى من حيث العوامل الجيدة، كانت قريبة أيضًا من حالة النصر ذات الدرجة الأسوأ (تركيا [حزب العمال الكردستاني] [1984-1999]) من حيث العوامل السيئة، كما كانت قريبة من العديد من حالات خسارة قوات مكافحة التمرد (جمهورية الكونغو الديمقراطية [الاحتجاجات ضد الرئيس كابيلا] [1998-2003]) ومرتفعات قرة باغ [1992-1994]) وفي تقييم عام 2013، تخطت النتيجة تلك الفجوة وجاءت درجة أفغانستان، 2+، بين حالات النصر التاريخية لمكافحة التمرد. وقد أشار المشاركون في عام 2013 إلى أن العديد من الجوانب الهامة شهدت تحسنًا عن الفترة من 2010 إلى 2011 وعلى الرغم من ربط الدرجة الإجمالية لأفغانستان في عام 2013 بحالات الفوز التاريخية ذات الدرجة الأقل، فإن نطاق الشك (مثل فترة الثقة) بسبب أنصاف الدرجات الناتجة عن عدم التوصل إلى إجماع، والذي تراوح بين 2- إلى 6+، يغطي حالات النصر التاريخية ذات الدرجة الأقل وحالات الخسارة التاريخية ذات الدرجة الأعلى.

كذلك، كانت الدرجة الإجمالية في عام 2015 هي 2+، إلا أن نطاق الشك انخفض ولم يعد يشمل أي حالات خسارة تاريخية، ومع ذلك، فلا يزال موجودًا في فجوة الشك بين حالات الخسارة التاريخية ذات الدرجة الأعلى وحالات الفوز التاريخية ذات الدرجة الأقل.

ألقى تقرير عام 2011 الضوء على ثلاثة جوانب حيوية ينبغي تحسينها: (1) الكفاءة والشرعية والدعم الشعبي للحكومة الأفغانية؛ (2) والأمن؛ (3) وقطع الدعم الملموس للمتمردين. وأعاد تقرير عام 2015 التأكيد على جانبين حيويين ينبغي تحسينهما كان قد تم التأكيد عليهما أيضًا في نتائج عام 2013 ويتطابق أحدهما مع دراسة عام 2011: (1) تعطيل وصول الدعم الملموس للمتمردين، (2) وإبداء الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة وقوات الأمن الأفغانية. وعلى خلاف الخبراء المشاركين في عام 2011، كان الخبراء المشاركون في عامي 2013 و2015 على اطلاع ودراية أكبر باقتراب مغادرة غالبية قوات التحالف والتحديات المترتبة على ذلك على احتمالات الحفاظ على الممارسات الجيدة التي كانت موجودة في وقت الدراسة الأولى.

وقد ظلت الدرجة الإجمالية لسجل أداء أفغانستان 2+ في عامي 2013 و2015، إلا أنه كانت هناك العديد من التغيرات المثيرة على مستوى العوامل والتي تستحق المناقشة. فمن منظور قوات الأمن، تحسنت العديد من العوامل وانخفضت العديد منها، في حين بقي عاملان محل خلاف كما هما. ولعل العامل الأكثر أهمية أن قوات مكافحة التمرد كانت لا تزال غير قادرة على قطع الدعم الملموس للمتمردين حتى مطلع عام 2015، وأشار المشاركون إلى تحسن طفيف فقط في مستوى الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة وقوات مكافحة التمرد. ومع ذلك، فإن التحسن في الجوانب الأخرى، بما في ذلك اتساق الرسائل وزيادة الشرعية وتحسن وحدة الجهود، قد يعود بفوائد غير مباشرة على صعيد الالتزام والتحفيز من جانب القوات إذا كانت هذه المكاسب حقيقية ويمكن توجيهها بشكل صحيح. ولا يعتبر أي من هذه التغيرات (الإيجابية أو السلبية) أمرًا واقعًا، كما أنه يصعب تحقيق المكاسب والحفاظ عليها بسهولة، وذلك بحسب ما أظهرته العوامل التي انخفضت والعوامل السلبية التي بقيت دون تحسن.

ما العوامل التي تحسنت؟

في عام 2015، وجدت لجنة الخبراء أن العديد من العوامل الأساسية قد تحسنت عما كانت عليه قبل عامين، إلا أنه يجب التأكيد على أن ذلك التحسن كان طفيفًا، حيث ارتقت العوامل من كونها غائبة إلى كونها محل خلاف في حالة العوامل الجيدة ومن كونها محل خلاف إلى كونها غائبة في حالة أحد العوامل السيئة. ولاحظت لجنة الخبراء تحسنًا في العوامل التالية من كونها غائبة إلى كونها محل خلاف: "اتساق تصرفات قوات مكافحة التمرد والحكومة مع الرسائل (الوفاء بالوعود)"، و"المحافظة على وحدة جهود / وحدة قيادة قوات مكافحة التمرد"، و"اختيار قادة الحكومة بطريقة

عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع"، و"نظر غالبية المواطنين إلى الحكومة باعتبارها شرعية في منطقة الصراع". ومن المحتمل أن يكون العاملان الأخيران قد استفادا من ظهور أشرف غني، وذلك نتيجة حالة التفاؤل التي قد ترجع في درجة كبيرة منها إلى حقيقة أن أشرف غني ليس حامد كرزاي، من حيث ثقة العامة في قدرة أشرف غني على قيادة أفغانستان للخروج من المستنقع التي تعيش فيها حاليًا. أما العامل الوحيد الذي اعتُبر أنه لم يعد يمثل مشكلة كبيرة فكان "اعتماد قوات مكافحة التمرد أو حلفاؤها على النهب لتحقيق الاكتفاء"، قد يشير إلى تنامي الاحترافية بين صفوف قوات الأمن الوطنية الأفغانية أو قد يكون مجرد تفكير متفائل من جانب بعض الخبراء.

ما العوامل التي تراجعت؟

من أهم التغيرات التي حدثت على مستوى التقارير الثلاثة التحول في القوات الأساسية المسؤولة عن مكافحة التمرد. ففي عام 2011، كانت قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن هي التي تتولى قيادة معظم العمليات، وبحلول عام 2013، شاركت القوات أيضًا في عدد كبير من العمليات بصحبة قوات الأمن الوطنية الأفغانية، إلا أن القوات الدولية كانت هي التي تتحمل معظم الأعباء. أما في عام 2015، فبالرغم من وجود بعض القوات الدولية في البلاد، إلا أن العبء الأساسي كان من نصيب قوات الأمن الوطنية الأفغانية التي تحملت مسؤولية مكافحة التمرد بشكل واضح. ومما لا شك فيه أن بعض العوامل الإيجابية التي شهدت انخفاضًا في سجل أداء عام 2015 تتعلق بالكفاءة العسكرية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية مقارنةً بقوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن.

وكما حدث بالنسبة لحالات التحسن التي ناقشناها سابقًا، فقد جاء انخفاض العوامل بصورة تدريجية، حيث انتقلت من كونها عوامل موجودة إلى كونها محل خلاف، وذلك بالنسبة للعوامل التي، لو كان تم تقييمها باعتبارها موجودة، لكانت بمثابة دلالات إيجابية بالنسبة للحكومة وقوات مكافحة التمرد الأفغانية وأما العوامل الثلاثة التي تغيرت بدرجة كبيرة من كونها موجودة إلى كونها محل خلاف فهي: "جهود قوات مكافحة التمرد تثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمردين"، و"تتفادى قوات مكافحة التمرد الأضرار الجانبية المفرطة أو الاستخدام غير المناسب للقوة أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة"، و"غالبية السكان في منطقة النزاع يدعمون / يفضلون قوات مكافحة التمرد عن المتمردين". ومن مصادر التخوف الهامة أن التغيرات في هذه العوامل، إذا كانت تعكس الموقف على أرض الواقع، يبدو أنها تشير إلى الوصول إلى حالة من الجمود بين قوات الأمن الوطنية الأفغانية والمتمردين[22]. وعلى الرغم من أن الوصول إلى حالة الجمود يعتبر مثيرًا للقلق من منظور تحقيق نصر عسكري على المتمردين، إلا أنه يمثل أيضًا فرصة محتملة لإشراك المتمردين في المحادثات والتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع [23]. لكن إذا لم تستمر المساعدة من الولايات المتحدة وقوات التحالف بالمستويات الحالية في المستقبل القريب، سواء على شكل تدريب وتوجيه عسكري أو مساعدات خارجية، فقد يستمر انخفاض العوامل الهامة، وهو ما من شأنه التأثير على حالة الجمود الحالية. وفي حال أدركت حركة طالبان أنها تكتسب قوة، ستختفي فرص الوساطة للتوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة.

ما العوامل التي ظلت على حالها؟

ظل عاملان تم تقييمهما باعتبارهما محل خلاف في عام 2013 كما هما خلال هذه الدراسة، وهذان العاملان هما "الرسائل / الأفكار متسقة مع المنهج الأمني العام" و"تتفوق قوات المتمردين فرديًا على قوات مكافحة التمرد بكونها إما أكثر احترافية أو أكثر حماسًا"، وقد ظل كلاهما بدرجة (0.5). وليس من المستغرب أن تظل عوامل معينة محل خلاف في عام 2015. بل في واقع الأمر، تبقى حالة أفغانستان معقدة وتجمع بين التقدم والجمود والتراجع في الوقت نفسه، فقد يختلف الجانب الذي يمتلك "اليد العليا" في منطقة معينة من أسبوع إلى آخر ومن شهر إلى آخر. وبالنسبة لأولئك الذين يسعون لفهم ما تشير إليه تلك العوامل، فمن المهم بمكان توسيع نطاق التحليل والبحث عن معانٍ أكثر عمقًا وأسباب جوهرية لحدوث تلك التغييرات أو لغيابها.

22 جيم مايكل (Jim Michaels)، "عِقد من الحرب، ومليارات من المساعدات الأمريكية لم تتمكن من هزيمة حركة طالبان"، Decade of War, Billions in U.S. Aid Fail to Defeat Taliban جريدة USA Today 19 أيار 2015.

23 كلارك وبول، 2014.

ما هي بعض التفسيرات المحتملة لتحسن وضع الحكومة وقوات الأمن الأفغانية؟ قال بعض الخبراء أن سنوات الاتساق في مجالات مثل التدريب والتجهيز والتمويل بدأت أخيرًا تؤتي ثمارها، مشيرين إلى الفارق الزمني الذي استغرقه ظهور تلك الآثار من حيث الانضباط والأداء في ميدان الحرب.[24] ويمكن أن يرد المشككون على ذلك بأن أي تحسن ملحوظ يرجع فقط إلى استمرار المراقبة من جانب الولايات المتحدة، حتى في ظل عدم قيام القوات الأمريكية في الغالب بدور في مكافحة التمرد - تتبع أفراد تنظيم القاعدة وتدريب وتوجيه الوحدات الأفغانية المسؤولة عن الجزء الأكبر من القتال في كافة أنحاء الدولة.[25]

سجل الأداء ومدة الصراع

يُعد الانتقال من فجوة الشك إلى فئة حالات الانتصار التاريخية خلال الفترة من 2011 إلى 2013 أمرًا مثيرًا للغاية في ضوء النتائج الأخرى المتعلقة بسجل الأداء المستخلص من تقرير *مسارات نحو النصر* وعندما قمنا بتلخيص نتائج سجل الأداء الأصلي (الموضحة بالتفصيل في تقرير *النصر له ألف أب*)، كثيرًا ما كانت تُطرح علينا أسئلة مثل "ما هي الفترة التي ينبغي أن تحافظ فيها قوات مكافحة التمرد على رصيد سجل الأداء قبل تحقيق النصر؟" ولم نتمكن من الإجابة عن هذا السؤال من خلال بياناتنا الأولية، إلا أنه أصبح بإمكاننا ذلك في ظل البيانات الجديدة التي تم جمعها من أجل دراسة المتابعة (*مسارات نحو النصر*). والإجابة هي 5.75 عامًا في المتوسط. وقد حدث ذلك في 28 حالة تمرد انتصرت فيها الحكومات منذ الحرب العالمية الثانية، وجميعها حققت +2 أو أكثر في رصيد سجل الأداء في نهاية النزاع الذي انتهى في المتوسط بعد 5.75 عامًا من تحقيق +2 أو أكثر في رصيد سجل الأداء. وبطبيعة الحال كانت هناك حالات متباينة بشكل كبير عن هذا المتوسط، حيث حققت بعض الحالات درجة إيجابية في سجل الأداء لفترة زمنية قصيرة قبل أن تتمكن من حسم النتيجة، في حين حققت حالات أخرى درجة إيجابية طوال مدة النزاع الذي استمر 12 عامًا أو أكثر، إلا أن المتوسط في تلك الحالات كان 5.75 عامًا.

يترتب على ذلك آثار هامة بالنسبة لأفغانستان. فإذا افترضنا أن نتائج عام 2011 لم ترق إلى الحد المنشود وأن نتائج عام 2013 كانت قد وصلت أخيرًا إلى أدنى درجة كافية لسجل الأداء، حينئذٍ، يقترح التاريخ أنه لا بد من الحفاظ على درجة سجل الأداء الإيجابية المحققة في عام 2015 لعدة أعوام أخرى قبل انتهاء الصراع لصالح الحكومة (3.75 عامًا أخرى، وهذا يعني حتى أواخر عام 2018 على أقل تقدير، وربما بعد ذلك. وتثير تخوفات الخبراء بشأن قدرة الحكومة وقوات الأمن الأفغانية على الحفاظ على بعض الممارسات الجيدة في مكافحة التمرد بعد رحيل غالبية القوات الدولية الشكوك حول ما إذا كان بإمكان الأفغان الحفاظ على درجة سجل الأداء الإيجابية بأنفسهم، وبالتالي تحقيق نتيجة تصب في صالحهم.

ملخص لتحليلات سجل الأداء

ما الذي تعنيه نتائج سجل الأداء بالنسبة للمستقبل في أفغانستان؟ خلُصت الدراسات السابقة لمؤسسة RAND إلى توصية عامة تنص على ضرورة سعي قوات مكافحة التمرد على الدوام إلى زيادة العوامل الجيدة والحد من العوامل السيئة حتى تتم تسوية النزاع. وفي عام 2011، انصب التركيز في التوصيات المستندة إلى سجل الأداء بشأن النزاع في أفغانستان على زيادة الشرعية والكفاءة، والدعم الشعبي للحكومة الأفغانية (بما في ذلك، توفير الخدمات) وتحسين

---

24 أشارت إحدى النتائج الرئيسية لأبحاث مؤسسة RAND الأخيرة حول بناء قدرات الشريك إلى أن "الاتساق أمر أساسي - ليس الاتساق في التمويل فحسب، بل الاتساق في الأهداف والاتفاقيات والعلاقات أيضًا" (كريستوفر بول، وجينيفر د. ب. موروني، وبيث غريل، وكولين ب. كلارك، وليزا سوم مانينغ، وهيذر بيترسون، وبريان غوردن، ما أفضل الطرق لبناء قدرات الشريك في الظروف الصعبة؟ Christopher Paul, Jennifer D. P. Moroney, Beth Grill, Colin P. Clarke, Lisa Saum-Manning, Heather Peterson, and Brian Gordon, What Works Best When Building Partner Capacity in Challenging Contexts? RR-397-OSD، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، عام 2015، الصفحة 12).

25 عزام أحمد وجوزيف جولدستين (Joseph Goldstein)، "مكاسب طالبان تدفع الوحدات الأمريكية مجددًا إلى القتال في أفغانستان" Taliban

الأمن (تأسيس المناطق الآمنة بنجاح وبصورة متسقة والتوسع فيها وإرساء الأمن والحفاظ عليه في كافة أرجاء منطقة الصراع) وقطع تدفق الدعم الملموس للمتمردين (بما في ذلك، العناصر الجدد والمواد والتمويل والاستخبارات). وكانت التوصيات مشابهة في عام 2013، حيث ألقي الضوء على استمرار الحاجة إلى قطع الدعم الملموس للمتمردين (سواءً داخل الدولة أو عبر الحدود) مع التركيز أيضًا على مستوى التزام وتحفيز الحكومة وقوات الأمن الأفغانية.

وفي عام 2015، شهد سجل الأداء بعض التحسن والتقدم، لكن هذا لم يلغ وجود العديد من الجوانب المثيرة للقلق أيضًا. فقد وجد الخبراء أن احتمالات الحد من الدعم الملموس للمتمردين ووضع حد للنزاع بالدرجة الكافية كانت ضعيفة، وبالتالي، فمن غير المحتمل تحقيق نصر عسكري واضح. إلى ذلك، فإن أقصى ما يمكن أن تطمح له حكومة أفغانستان هو التوصل إلى تسوية تفاوضية تصب في صالحها - نتيجة مختلطة تصب في صالح الحكومة.

احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية

ترتبط أبحاثنا المتعلقة بفض حالات التمرد من خلال التسوية التفاوضية بالوضع في أفغانستان عام 2015. وقد سعينا، من خلال دراسة 13 حالة من حالات تسوية النزاع، إلى تحديد سيناريو رئيسي تضمن العناصر الأساسية والتسلسل الواضح لها في معظم الحالات، ثم قمنا بتطبيق هذ1ا السيناريو على الوضع في أفغانستان.

وكما وضحنا سابقًا وفي الشكل رقم 1، يكشف السيناريو الرئيسي للتوصل إلى التسوية التفاوضية عن سبعة عناصر في الغالب، إلا أنها لا تكون دائمًا بنفس هذا الترتيب. أولاً، بعد سنوات من القتال، يصل طرفا النزاع إلى حالة من الإنهاك جراء الحرب وينتهي بهما الأمر إلى جمود أو ركود عسكري. ثانيًا، بعد الوصول إلى الركود وإدراك الأطراف المتنازعة عدم الجدوى من مواصلة التصعيد، يتم قبول المتمردين كشريك شرعي في التفاوض. وبمجرد قبول الحكومة بالمتمردين، يصبح من الممكن مناقشة شروط وقف إطلاق النار. تعتمد هذه الخطوة الثالثة المتمثلة بوقف إطلاق النار بدرجة كبيرة على موافقة القوى الخارجية وهي تشبه في ذلك الخطوة الثانية التي سبقتها. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك جهة خارجية داعمة تضغط من أجل استمرار الصراع، فمن المحتمل ألا تنتهي عملية التفاوض عند هذا الحد.

وإذا امتنعت الجهات الفاعلة الخارجية عن التدخل أكثر من ذلك، يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقيات وساطة رسمية، وهذه هي الخطوة الرابعة من العملية. خامسًا، يمكن أن تكون عروض المشاركة في السلطة (مثل العفو العام أو الانتخابات) مغرية بالنسبة للمتمردين بحيث تستميلهم لتفضيل الحل السياسي عن الصراع المسلح. سادسًا، بمجرد قبول عروض المشاركة في السلطة، يمكن أن تؤدي الأصوات المعتدلة بين قيادة حركة التمرد إلى تمهيد الطريق نحو المضي قدمًا وإفساح المجال أمام الكوادر السياسية المعتدلة في المجموعة. سابعًا، وأخيرًا، يجب أن يكون هناك أطراف ثالثة ضامنة للمساعدة في توجيه العملية للوصول إلى حل نهائي، وذلك بالعمل كمراقبين حياديين أو كجهات مقدمة للخدمات الأمنية والمساعدات الاقتصادية والتنموية وغيرها من الخدمات.

يمكن الاطلاع على وصف تفصيلي للعملية ودراسات الحالات التي أدت إلى إعداد السيناريو الرئيسي في تقرير *من الركود إلى التسوية: دروس لأفغانستان من حركات التمرد التاريخية التي تمت تسويتها من خلال المفاوضات*.[26] وعلى الرغم من انتهاء حالة واحدة فقط من الحالات التي تمت دراستها بهذا التسلسل بالضبط، إلا أن كل حالة انتهت بطريقة قريبة من هذا السيناريو بما يكفي لتكون بمثابة أداة مقارنة مفيدة يمكن من خلالها فهم كيفية الوصول إلى تسويات تفاوضية.

وبالنظر إلى النتيجة المستخلصة والتي مفادها أن التسوية التفاوضية قد تكون المسار الأكثر احتمالًا لإنهاء النزاع في أفغانستان، فمن المفيد للغاية مقارنة سجل أداء أفغانستان بغيره من السجلات الخاصة بحالات أخرى أدت فيها

26 كلارك وبول، 2014.

النتائج المختلطة إلى تسويات تفاوضية. ومما لا شك فيه أن أفغانستان، في مطلع عام 2015، كانت تتجه نحو نتيجة "مختلطة" وأن الرأي السائد بين السياسيين الأمريكيين هو أن النتيجة الوحيدة والأفضل هي التسوية السلمية. وتشتمل الحالات التالية على دروس محتملة يمكن لأفغانستان الاستفادة منها:

- *الصحراء الغربية*: كانت الدرجة الإجمالية التي حققتها الصحراء الغربية 2+ مثل أفغانستان. ومن العوامل الحيوية الهامة التي أدت إلى الوصول إلى حالة جمود أو ركود عسكري تحسن أمن الحدود نتيجة لتطبيق نظام من الجدران الرملية الدفاعية - ومن الواضح أن هذا خيار غير واقعي في حالة أفغانستان. ومع ذلك، فمن أوجه التناظر المثيرة للاهتمام بين الحالتين موافقة القوات المغربية على الانسحاب من المناطق المتنازع عليها والتي كانت بمثابة القوة الدافعة التي أدت إلى محادثات حول الاستفتاء ومنحت الأطراف المتحاربة فرصة لوضع الخطة التي أصبحت تُعرف باسم "خطة التسوية" وتنفيذها في النهاية على مدار ثلاث سنوات بعد انسحاب القوات.
- *طاجيكستان*: انتهت هذه الحالة بدرجة إجمالية 2-، أي بمقدار أربع درجات في الاتجاه المعاكس لحالة أفغانستان، مع العلم بأن حالة أفغانستان في عام 2015 تضمنت خمس ممارسات سيئة، مقارنةً بأربع ممارسات سيئة لقوات مكافحة التمرد الطاجيكية. والأهم من ذلك، أن حالة طاجيكستان أبرزت مدى أهمية وجود إحدى الجهات الفاعلة الخارجية، فبمجرد أن رأت روسيا أن النزاع الدائر على حدودها كان في غاية الخطورة، تدخلت موسكو بقوة لصالح التسوية السياسية. في المقابل، تجسد باكستان الجهة الخارجية الفاعلة ذات التأثير المشابه في حالة أفغانستان، ولكنها تضطلع بدور مختلف عن موسكو كونها ستمارس الضغط على المتمردين للتوصل إلى اتفاق بدلًا من الضغط على الحكومة.
- *الحرب الأهلية في لبنان*: كما هو الحال بالنسبة لطاجيكستان، كانت الدرجة الإجمالية لحالة لبنان 2-، وهي نتيجة مختلطة على بعد أربع درجات من حالة أفغانستان في عام 2015. أكثر الأمور تشويقًا في حالة لبنان أنه على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية في عام 1990، إلا أنه لا يزال أحد الأطراف الرئيسية - حزب الله - يمثل كيانًا سياسيًا وعسكريًا قويًا داخل الدولة، ويعتبر في الأساس دولة داخل الدولة في جنوبي بيروت والضواحي المحيطة بها، ولم ينتقل هذا الجزء على الإطلاق انتقالاً حقيقيًا ليصبح جزءًا لا يتجزأ من الدولة. ويرى البعض أن الاحتلال الإسرائيلي للبنان لمدة 18 عامًا قد أسهم في منح الشرعية والقوة المستمرة لحزب الله، حيث أصبحت مقاومة إسرائيل هي المبرر لوجود الميليشيا الشيعية.
- *اليمن*: تمثل حالة اليمن، التي كانت الدرجة الإجمالية فيها 2- وكانت النتيجة مختلفة (رغم أنها كانت تصب في صالح المتمردين)، مثالاً آخر واضحًا لاستخدام انسحاب القوات كورقة مساومة للانتقال من حالة الجمود إلى التسوية السياسية. وبالنسبة لحالة أفغانستان، فإن الأمر يستحق وبشدة التفكير في سياسة "التهدئة المتعمدة والتدريجية"، بحيث يتم التفاوض على مستويات القوات الأجنبية كخطوة هامة للمساومة. وسيترتب على ذلك أن تقوم حركة طالبان بتخفيض القوات بصورة تدريجية ومضمونة من خلال المشاركة في المحادثات ووقف إطلاق النار في النهاية، وهو ما سيظهر تقدمًا يمكن قياسه ويوفر قوة دافعة للتسوية السياسية بفضل الإجراءات الملموسة لبناء الثقة
- *بوروندي*: تمثل بوروندي حالة أخرى كانت الدرجة الإجمالية فيها 2- وكانت النتيجة مختلطة وأدت إلى تسوية تفاوضية، وتعتبر هذه الحالة بمثابة مثال هام لمبادلة شيء بشيء، لكنه مثال يصعب تحقيقه. ففي هذه الحالة، وافق المتمردون على تسريح المقاتلين مقابل تولي مناصب وزارية ودبلوماسية وتولي شؤون الحكومة المحلية في إطار اتفاقية لاقتسام السلطة. وإذا أمكن تطبيق برنامج مشابه لاكتساب قوة دافعة في أفغانستان، فمن شأن ذلك أن يعزز من احتمالات التوصل إلى تسوية مستدامة، رغم أن السلام والاستقرار طويل الأجل أمر غير مضمون على الإطلاق.

ترد تقارير منذ أواخر شهر أيار 2015 عن انعقاد اجتماعات تمهيدية بين مسؤولين من الحكومة الأفغانية ومسؤولين سابقين في حركة طالبان تجمعهم علاقات وثيقة بمكتب وكالة الاستخبارات الباكستانية في أورومتشي في إقليم شينجيانج الصيني.[27] وسواءً أثمرت تلك المحادثات عن نتائج أم لا، فإن احتمالات التسوية التفاوضية ستظل معقولة إذا استطاعت قوات مكافحة التمرد مواصلة القتال بفعالية كافية للوصول على أقل تقدير إلى حالة من الجمود المضر بالطرفين - والذي يعد بمثابة اختبار التوازن الدقيق لكل موسم للقتال في أفغانستان. في هذه المرحلة من الصراع، لا يعد الانتصار العسكري المطلق على المتمردين احتمالًا واقعيًا أو هدفًا صريحًا سواءً في السياسات الأفغانية أو سياسات قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان. ومن الجلي أن أفضل نتيجة عسكرية ستنطوي على جمود عسكري مستمر يوفر فرصة إشراك المتمردين في التوصل إلى العوامل والمتغيرات اللازمة للوصول إلى تسوية تفاوضية لحل الصراع.[28] هكذا كان النجاح المتحقق أواخر 2015، مع الانتقال إلى مهمة الدعم الحازم التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، عملية حماية الحرية (التي حلت محل عملية الحرية الدائمة أواخر عام 2014)، والانتقال من التحالف العسكري إلى السيطرة المدنية على الجيش.

يقترح السفير جيمس دوبنز (James Dobbins) وكارتر مالكاسيان (Carter Malkasian) عدة خطوات هامة للحفاظ على استمرار المفاوضات، وأهمها هو التنازل والمساومة. كما يقترحان أن على الحكومة الأفغانية تقبل حقيقة أن حركة طالبان ستكون كيانًا قانونيًا في الحكومة الجديدة، الأمر الذي يستوجب إجراء إصلاحات دستورية أو ترتيبات مؤسسية جديدة.[29] ومن شأن الاعتراف الذي حصل عام 2015 بأن وفاة الملا عمر التي حصلت في عام 2013 كانت ستعقد الأمور حتمًا- أو على الأقل تؤجل- المفاوضات مع حركة طالبان.[30] وإلى جانب استغلال هذا التطور الأخير كنقطة لصالحها، يمكن للحكومة الأفغانية الاستمرار باقتراح خطوات أخرى كنوع من التنازل، مما يحسن من موقف الحكومة في مواجهة حركة طالبان. ومع اتخاذ المزيد من الخطوات للتوصل إلى تسوية، يمكن أن يصب الوضع العسكري لصالح حركة طالبان، وبالتالي تبرز احتمالية تلاشي أفق التسوية الدائمة.

وفي الوقت نفسه، قد يثمر الالتزام الدائم من قبل قوات التحالف والمجتمع الدولي عن حل الصراع، ولكن يجب إجراء نقاش شفاف حول دور ومستوى القوى الخارجية في أفغانستان مستقبلًا. وبدلًا من اتباع سياسة الغموض الاستراتيجي فيما يتعلق بالقوى العسكرية المنسحبة والعدد الدقيق للقوات التي ستبقى في البلاد، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع استراتيجية الانسحاب التدريجي المدروس بحيث يتضح مدى تواجد القوى الأجنبية، وعلى حركة طالبان أن تحد من نشاطها بشكل تدريجي مضمون من خلال المشاركة في المحادثات ووقف إطلاق النار المقبل. كما تعتبر مسألة القوى الخارجية ورقة ضغط قوية وعامل تحفيزي ضخم للمتمردين يدفعهم للالتزام بالتسوية المحتملة، ولا يعني ذلك أن هذه الآلية ليست محفوفة بالمخاطر، ولكن ليس من المنطقي أن تضغط الولايات المتحدة الأمريكية على حركة طالبان للجلوس على طاولة المفاوضات بعد التصريح بأنها ستترك قوات عددها 10,000 جندي في أفغانستان. علاوة على ذلك، هناك تضارب واضح ما بين وضع انسحاب القوات على طاولة المفاوضات كورقة للمساومة واستمرار وجود مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، والقلق من أن يتسبب انسحاب القوات بفراغ في السلطة كما حصل في العراق عام 2011.

---

27 إدوارد وونغ (Edward Wong 27) وموجب مشعل (Mujib Mashal)، حركة طالبان ومسؤولو السلام في أفغانستان يجريان محادثات سرية في الصين Taliban and Afghan Peace Officials Have Secret Talks in China، صحيفة25 New York Times أيار 2015.

28 كلارك وبول، 2014.

29 جيمس دوبنز كارتر مالكاسيان (29 James Dobbins and Carter Malkasian) حان وقت التفاوض في أفغانستان Time to Negotiate in Afghanistan، (Foreign Affairs) تموز-آب 2015

30 آنثوني إتش كوردسمان (Anthony H. Cordesman) ، The Afghan Campaign and the Death of Mullah Omar (الحملة الأفغانية ووفاة الملا عمر)، واشنطن، دي سي: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2 آب، 2015.

وفي الوضع المثالي، يتيح طرح موضوع تقليل عدد القوات الأجنبية على طاولة المفاوضات إمكانية الالتزام بسيناريو معين يسمح لقادة هذه القوات بالحفاظ على ماء الوجه أثناء اتخاذ خطوات تدريجية لإيقاف القتال، مقابل نوع من تشارك السلطة أو موقع سياسي في أفغانستان المستقبلية. لا يتطلب التوصل إلى تسوية ناجحة ودائمة دعم الجهات الفاعلة (كالحكومة الأفغانية، حركة طالبان، باكستان، الولايات المتحدة الأمريكية) فحسب، وإنما مشاركة القوى الإقليمية، بما فيها إيران وروسيا والهند (التي يسميها شين ودوبنز (Shinn and Dobbins) الجهات الفاعلة الأولى).[31] كما يبدو أن مشاركة الصين ذات أهمية خلال هذه المرحلة.

وأخيرًا، بعد النظر في العوامل الجيدة والسيئة في سجل الأداء، تبرز الحاجة إلى الاستثمار في جهود السياسات التي لها تأثير إيجابي محتمل على التسوية التفاوضية، مع التركيز على عوامل الشرعية الحكومية، الفساد الحكومي (الحد من تأثير النخب من جميع الأطراف على استمرار الصراع)، وعوامل التواصل الاستراتيجي. حيث تتمتع الأخيرة بدور حيوي وهام خلال العملية الطويلة والمنهكة لوضع تسوية تفاوضية، نظرًا إلى أن التوصل إلى التسوية عادة ما يكون عملية مضنية تحتمل الكثير من سوء الفهم والاتهامات بالازدواجية. وفي الوقت الحالي، ما يزال مبكرًا تحديد ما إن كان النزاع سينتهي في أفغانستان من خلال تسوية تفاوضية. وإذا ثبت ذلك، يبدو أن نتيجة أي تسوية تفاوضية ستكون "مختلطة"، مع اتخاذ كل من الحكومة الأفغانية وحركة طالبان تنازلات كبيرة للتوصل إلى الاتفاق. وحتى إن لم يكن ذلك نهاية الأمر، فإنه من المهم تفحص المزيج المناسب من العوامل اللازمة للتوصل إلى تسوية تفاوضية. لا يعتبر هذا أمرًا واقعًا، فقد أصبح جليًا أن الأمر سينتهي بتسوية تفاوضية وليس بانتصار عسكري صريح من كلا الطرفين. يتمحور الموقف اليوم حول خطوتين ضمن العملية، مما يعني وجوب تحقق مجموعة من الخطوات الخمسة المتبقية للتوصل إلى تسوية تفاوضية.

وللوصول إلى تسوية تفاوضية، قد يواجه الطرفان بعض الانتكاسات، المتمثلة بأن أي من الطرفين لا يدرك احتمالية تحقيق نصر عسكري مطلق، والحد من الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الخارجية لكل من الطرفين، وضغط جميع الجهات الخارجية للتوصل إلى تسوية تفاوضية (واستعداد أحدهما على الأقل لأن يلعب دور الكفيل). بناءً على هذه المعايير، تلوح في الأفق احتمالية تحقيق تسوية تفاوضية في أفغانستان في حال عدم قدرة المتمردين على التفوق العسكري عند انسحاب قوات التحالف، وضغط قوات الدعم الخارجي للموافقة على تسوية تفاوضية، وفي حال وجود طرف ثالث يعمل كوسيط صادق ويقدم قوات لحفظ السلام.

ولدى تحقيق الجمود العسكري على نطاق واسع، يقترح السيناريو الرئيسي للتوصل إلى تسوية تفاوضية كالمنطبقة على أفغانستان، الجهود التالية لإحراز التقدم نحو التسوية التفاوضية (الخطوات 5-2):

- *الخطوة 2*: انضمام القوى الخارجية من كلا الطرفين لقيادة النزاع وتطبيق الإجراءات اللازمة لتقبل بعضها بعضًا كأطراف شرعية للتفاوض (الولايات المتحدة الأمريكية مع إدارة الرئيس غني وباكستان مع حركة طالبان).
  - *الخطوة الفرعية 2*: مبادرة قوة مكافحة التمرد وشركاؤها الخارجيون بإقناع الأطراف الخارجية الأخرى بدعم السلام بدلًا من مواصلة القتال.
- *الخطوة 3*: تنفيذ وقف إطلاق النار من قبل الطرفين أو الأطراف الخارجية المعينة.

---

31 جيمس شين وجيمس دوبنز، «Afghan Peace Talks: A Primer» (محادثات السلام في أفغانستان: تمهيد)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، MG-1131-RC، 2011، صفحات 59-52.

- *الخطوة 4*: إحراز كل من الطرفين تقدمًا نحو التوصل إلى اتفاق رسمي.
- *الخطوة 5*: تتضمن العملية وعد بالشرعية السياسية لقيادة المتمردين بحيث لا تكون مجرد إجراء يتم اللجوء إليه في آخر لحظة.

فقد شهد النصف الأول من عام 2015 اجتماعات غير رسمية ما بين طالبان والحكومة الأفغانية في الصين في شهر أيار، بالإضافة إلى اجتماع رسمي في باكستان مطلع شهر تموز، واجتماع آخر منظم أواخر شهر تموز، وذلك بعد الإعلان عن وفاة الملا عمر وهي نقطة تأجلت عندها مفاوضات السلام إلى أجل غير مسمى.[32] ويبقى الموقع الذي سيتقلده قائد حركة طالبان الجديد «أختر محمد منصور» في التسوية التفاوضية غير واضحًا (رغم أن استقالة طيب آغا رئيس الجناح السياسي لحركة طالبان لا تبشر بالخير). ما نحن متأكدون منه هو أن التقدم نحو الخطوتين 2-5 سيتطلب المشاركة الفاعلة من جميع الأطراف المعنية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الحكومة الأفغانية، الصين وباكستان.

فقد استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات في أفغانستان، سواء على شكل مساعدات للحكومة الأفغانية ودعم الجزء النشط في القتال- مكافحة التمرد وتدريب وإعداد قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وفي الوقت الحالي، عليها توجيه تأثيرها نحو الدبلوماسية الإقليمية (مع عدم إيقاف الموارد الكافية للحفاظ على الجمود العسكري) بهدف إجبار حركة طالبان على الجلوس على طاولة المفاوضات. لقد أسهم صعود تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان ووفاة الملا عمر والاقتتال الداخلي بين عناصر حركة طالبان في إحداث تحول في الوضع السياسي. وقد تستغرق إجراءات بناء الثقة وقتًا طويلًا لتحقيق التقدم نحو الخطوات 2-5، وقد يتضمن ذلك إعادة افتتاح المكتب السياسي لحركة طالبان في قطر وتبادل الأسرى إلى جانب رفع العقوبات وتوفير ممر آمن للشخصيات المشاركة في المحادثات الدبلوماسية. يجب أن يكون الهدف الأول والأخير لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في هندسة تسوية سياسية، فصل حركة طالبان عن تنظيم القاعدة وتضمين حركة طالبان في الجهود التصالحية التي تهدف إلى إنهاء التمرد الداخلي.[33]

الاستنتاجات والتوصيات

كما هو الحال في سجلات الأداء الخاصة بأفغانستان عام 2011 و2013، يقارن سجل أداء عام 2015 ما بين أفغانستان اليوم والحالات التاريخية للتمرد منذ الحرب العالمية الثانية. وفي حين توحي هذه المقارنة ببعض من التفاؤل، إلا أنها تنطوي أيضًا على مخاوف كبيرة. عند استخدام سجل الأداء الذي يحتوي على 15 عامل جيد و11 عامل سيء بناءً على السجل التاريخي، فإن رصيد أفغانستان الحالي الذي يبلغ 2+ يضعها ما بين الفائزين التاريخيين. بالإضافة إلى أن الدرجة الحالية لأفغانستان هي 7.5 من 15 عامل إيجابي وهي تمثل مقارنة قوية بالفائزين التاريخيين.

ولكن مستوى الشك حول الدرجة الإجمالية يتضمن الانتصارات والخسائر التاريخية، والعلامة الحالية التي تبلغ 5.5 عامل سيء أكثر من عدد العوامل السلبية التي يمتلكها أي فائز. علاوة على ذلك، ورغم أنه يمكننا احتساب 7.5 عامل جيد في الوقت الحاضر، ما زال هناك نقص بعاملَيْن كانا حاضرين في جميع المكاسب التاريخية، كما حصل عام 2013 وهما: انقطاع الدعم الملموس للمتمردين وإبداء مستوى عالي من الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة المستضيفة والقوى الأمنية المحلية. أشار الخبراء المشاركين في وضع العلامات عام 2015 إلى اثنين من المخاوف النهائية، حيث لن تكون الحكومة الأفغانية والقوات الأمنية قادرة على الحفاظ على الكثير من الممارسات الجيدة عندما

---

32 كارتر مالكاسيان (Carter Malkasian)، «Is Peace Possible in Afghanistan?» (هل السلام ممكن في أفغانستان؟» مجلة Foreign Affairs، 18 آب 2015

33 إيغرز (Eggers)، 2015

يسحب تحالف الداعمين الدوليين قواته المتفوقة وممارسات قوة مكافحة التمرد التي يبدو أنها منتشرة فقط في بعض المناطق (كثيفة السكان أو غير المشاركة في القتال) من البلاد.

وأخيرًا، هناك اثنين من سجلات الأداء الجديدة نسبيًا علينا النظر فيها، وهي العهد الذي قطعته حكومة الرئيس غني واحتمالية توغل تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد. والتحدي الذي يواجه حكومة الرئيس غني هو احتواء التمرد وضمان عدم انتشاره إلى مناطق أخرى تخضع لسيطرة حركة طالبان، وهو أمر لم تنجح بتحقيقه قوات الأمن الوطنية الأفغانية في مطلع عام 2015.[34] وفيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية، تشير التقارير إلى أن مجموعات المسلحين تتوافد إلى أفغانستان لقتال قوات التحالف.[35] وفي هذه المرحلة، يبدو من الواضح أن حركة طالبان لن تتحد مع تنظيم الدولة الإسلامية وأن قيادة حركة طالبان تعتبرها تهديدًا لها، ولكن الإعلان الأخير لوفاة الملا عمر قد يؤدي إلى إشعال فتيل التفرقة بين عناصر حركة طالبان مما يتيح المجال لدخول بعض المجموعات الإرهابية إلى مناطق معينة في أفغانستان.

ولعل إحدى الفوائد المتحققة من تنامي حضور تنظيم الدولة الإسلامية هي تقارب العلاقات ما بين حكومتي كابول وإسلام أباد، التي لها مصلحة مشتركة في منع المجموعة من ترسيخ نفسها في المنطقة.[36] وقد تحقق هذا التقارب بعد مذبحة مدرسة بيشاور في ديسمبر 2014، وهي حادثة دفعت الحكومة الباكستانية إلى إعادة تقييم بعض المجموعات القتالية التي تعمل على أرضها. لذلك يجب أن يستغل الدبلوماسيون الأمريكيون هذا التقارب بكل ما أمكنهم من قوة.

لقد نجح تمرين الاستنباط الذي أجراه الخبراء في تسليط الضوء على عيبيْن أساسيَيْن في جهود قوات مكافحة التمرد في أفغانستان: (1) الفشل في تعطيل الدعم الملموس للمتمردين و (2) الفشل في إبداء الالتزام والتحفيز من جانب الحكومة الأفغانية وقوات الأمن الأفغانية، حيث تسببت هذه العيوب بالقلق منذ بداية النزاع والتقليل من مستوى التفاؤل في إحراز نتائج أخرى على سجل الأداء.

وبدلًا من مواصلة إصدار التوصيات بأن تبذل الولايات المتحدة جهودًا في مساعدة أفغانستان على تجاوز هذه العيوب، سنقدم توصيات مختلفة. على الولايات المتحدة الأمريكية السعي لتعزيز جهود قوة مكافحة التمرد في أفغانستان واتخاذ الخطوات لتطوير احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية. لحسن الحظ، هناك تداخل محتمل ما بين الاثنين؛ فإن نجحت القوى الأمنية الأفغانية في جهود مكافحة التمرد فإنها ستكون أكثر قدرة على الحفاظ على الجمود العسكري (أهم وأول خطوة في التسلسل النموذجي للوصول إلى تسوية تفاوضية) وربما تتمكن الحكومة الأفغانية من التفاوض من موقع القوة. كما يجب أن تتمحور جهود الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بالضغط على الداعمين الخارجيين، حول الحد من الدعم الملموس (الذي يزيد من احتمالية تحقيق جهود مكافحة التمرد والجمود العسكري وصولًا إلى المفاوضات). كما ينبغي التركيز أيضًا على تشجيع الجهات الفاعلة الخارجية تجاه دعم - أو على الأقل الامتناع عن مقاومة - المفاوضات (وهو جزء هام من خطوات التوصل إلى التسوية).[37]

وفي ظل عالم محدود الموارد ويشهد تراجع ملحوظ في الرغبة بالاستعانة بالتزامات دولية، يجب تخصيص حجم الموارد لتعزيز فرص إنجاح المفاوضات. ومع اقتراب نهاية إدارة الرئيس أوباما، يحين الوقت للبدء بالتفكير حيال مستقبل الوجود الأمريكي في أفغانستان. بالإضافة إلى الأولويات الواضحة التي تقتضي بضرورة تسريع إنهاء الصراع، وتجنب انهيار الحكومة الأفغانية وعودة البلاد مجددًا كمركز حيوي للإرهابيين من كافة أنحاء العالم،

34 تيم كرايغ (Tim Craig)، “Afghan Forces Straining to Keep the Expanding Taliban at Bay” (القوات الأفغانية تكافح للحفاظ على مسافة آمنة من توسع حركة طالبان)، صحيفة Washington Post، 16 أيار، 2015؛ انظر أيضًا سوداراسان راغافان (Sudarasan Raghavan)، «As the U.S. Mission Winds Down, Afghan Insurgency Grows More Complex» (مع تراجع المهمة الأمريكية، يتنامى التمرد في أفغانستان)، صحيفة Washington Post، 13 شباط، 2015.

35 سوداراسان راغافان، «Foreign Fighters Loyal to ISIS are Now Flowing into Afghanistan» (المقاتلون الأجانب المنتمون لتنظيم الدولة الإسلامية يتوافدون إلى أفغانستان)، صحيفة Washington Post، 14 نيسان، 2015.

36 كاثرين هورلد (36Katharine Houreld)، «Pakistan Military Says Its Spies Will Cooperate with Afghanistan» (باكستان تصرح بأن جواسيسها سيتعاونون مع أفغانستان)، وكالة Reuters، 19 أيار، 2015.

37 كلارك وبول، 2014.

هناك جانب هام سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من ترك ولو بصمة صغيرة في أفغانستان ألا وهو استعادة دعم الشعب الأمريكي.[38] ومع اشتراط محدودية الالتزامات العسكرية والحد من الضحايا الأمريكيين، نتوقع معارضة ضئيلة لاستمرار وجود الولايات المتحدة الأمريكية. يتميز الوضع في أفغانستان بأنه أكثر سلاسة من ناحية سياسية، وذلك بسبب عدم وجود مسألة اتفاق مركز القوى كما في العراق، وليس هناك مخاوف من أن يؤثر خصوم الولايات المتحدة الأمريكية سلبًا على الحكومة في كابول (مرة أخرى، كما يحدث في العراق بسبب التدخل الإيراني)، ولكن المقارنة تشمل نطاقًا أوسع. ولتجنب تكرار أخطاء مشابهة لما حدث في العراق، يجب أن تضغط الولايات المتحدة نحو المصالحة لضمان التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة (التي ستشمل إصلاحًا دستوريًا على الأرجح)، من شأنها أن تمنح حركة طالبان صوتًا شرعيًا في العملية السياسية. ومن خلال تحقيق هذا الهدف، ستتمكن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من بث التفرقة بين التمرد الداخلي في حركة طالبان والتهديد الدولي الذي يجسده تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والمجموعات الأخرى التي قد تستغل حالة عدم الاستقرار في أفغانستان.[39]

---

38 ستيفن واتس وشون مان (Stephen Watts and Sean Mann)، (تحديد الالتزامات الأمريكية في أفغانستان)، Determining U.S. Commitments in Afghanistan، مجلة Washington Quarterly، الإصدار 38، الرقم 1، 2015.

39 إيغرز (Eggers)، 2015

تفاصيل استنباط الخبراء

طريقة دلفي

تم إعداد طريقة دلفي في مؤسسة RAND في فترة الستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من تنقيح الأساليب على مر السنين،[1] إلا أن بنيتها الأساسية لا تزال كما هي. يقوم الخبراء بإعداد التقييمات أو تقديم المُدخلات بصفة فردية، ثم يعرضون تفسيرات ومسوّغات خطية لتلك التقييمات. وبعد ذلك، تتم إتاحة الفرصة لهؤلاء الخبراء لمراجعة التفسيرات المقدمة من مشاركين آخرين بصورة خاصة وإعادة النظر في تقييماتهم بناءً على سبل الاستنتاج التي لم تتضمنها حساباتهم الأولية. وتأتي النتيجة لتعكس مجموعة متفقًا عليها من تقييمات الخبراء التي تستند إلى معلومات أكثر مما كان لدى أي من الخبراء في البداية. ونظرًا لعمل المشاركين بصورة خاصة وسرية دون الكشف عن هويتهم للآخرين، يتم التوصل إلى التقييمات النهائية دون أي تأثيرات نفسية للعمل الجماعي، مثل "الاقتناع الزائف وعدم الرغبة في مخالفة الآراء العامة والتأثر برأي الأغلبية".[2]

سنقدم مثالًا مبسطًا لتمرين دلفي يتناول هذا التحليل المنطقي. تخيل إجراء تمرين دلفي لضمان الانتصار في لعبة كرنفال: يجب على المحققين معرفة عدد حبات الفستق الموجودة في وعاء زجاجي كبير على شكل خنزير. يتم تشكيل لجنة من الخبراء تتكون من عالم فيزياء، عالم رياضيات، عالم مادة، عالم إحصاء وخبير في تاريخ الاحتيال[3]، حيث يؤدي كل منهم حساباته الخاصة ويقدم تقديرًا لعدد حبات الفستق في الوعاء. ثم يُطلب من كل منهم تبرير إجابته، وتفسير الحسابات التي استخدمها. قد يبدأ أحد المشاركين بمعادلة احتساب حجم المجسم الإهليليجي ثم افتراض كمية الفستق والمتابعة من هناك. بينما قد يبدأ آخر بحجم المجسم الإهليليجي ثم إضافة عامل تصحيح ذكي للحجم الإضافي الذي تمثله أقدام ورأس الخنزير. وقد يستخدم آخر حجم المحيط ثم إضافة تعديل مبتكر بسبب الطبيعة العشوائية للمساحة ما بين حبات الفستق لأنها لا تترتب بشكل منتظم. أما الخبير في الاحتيال فقد لا يكون قادرًا على احتساب الحجم بشكل دقيق، ولكنه سيقدم ملاحظات حول أنواع الحيل التي يتبعها العاملون في الكرنفال لزيادة صعوبة تقدير العدد- كالسماكة غير المتساوية للزجاج أو استخدام الفستق بأحجام مختلفة. ومع قيام الخبراء بمراجعة التبريرات والحسابات التي قدمها الآخرون، قد يحددون العوامل التي فشلوا في وضعها ضمن حساباتهم أو يفهمون أنهم أكثروا

---

1 انظر، للمثال، وونغ، 2003.

2 براون، 1968، صفحة 2.

3 تعليقًا على صعوبة الاطلاع الدائم على كافة التطورات في أفغانستان وتجميع الخبرات الخالصة، اقترح أحد المراجعين أن الشخص الذي سيقدم التحليل الأدق للجنة التي تشكلت بشأن لعبة الكرنفال قد يكون "طفل مارس اللعبة مرات عدة، أب شاهد اللعبة لأكثر من مرة وقد يكون مارسها هو أيضًا، طالب جامعي درس تصميم الكرنفالات، وعامل في الكرنفال موقعه بالقرب من هذه اللعبة ويعتقد أنه يستطيع الفوز فيها بناءً على حديثه مع الشخص الذي يدير اللعبة"، ونحن لا نخالفه الرأي.

أو قللوا من تقدير كمية هامة. تعتمد التقديرات الخاضعة للمراجعة على حسابات أكثر تعقيدًا، وأفضل جودة وأقرب إلى بعضها بعضًا مقارنة بالتقديرات الأولية التي أجراها كل خبير على حدة.

تمرين دلفي من مؤسسة RAND بشأن أفغانستان

كان تمرين دلفي من مؤسسة RAND بشأن أفغانستان تكرارًا لتمرين دلفي المبني على النموذج التقليدي. وقد تم استكماله عبر تبادل الرسائل الإلكترونية ما بين 11 آذار و20 أيار، 2015. يحتوي هذا القسم على تفاصيل العملية المستخدمة.

من ناحية التعريف، يكون استنباط الخبراء بنفس جودة الخبراء المستنبطين. حيث تم توفير قائمة أولية من المرشحين بعد استشارة المدراء المتقدمين في مؤسسة RAND وبناءً على المشاركين في التمرين السابق والموثق في *سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2011 بالمقارنة مع حركات التمرد في الثلاثين سنة الماضية* و*سجل أداء مكافحة التمرد: أفغانستان في مطلع عام 2013 المقارنة مع حركات التمرد منذ الحرب العالمية الثانية*.[4] توسعت هذه القائمة بعد استشارة المشرف على المشروع وبناءً على المحادثات خلال الجلسات التعريفية للنتائج الأولية من *مسارات نحو النصر: الدروس المستفادة من حركات التمرد الحديثة*.[5] تمخضت هذه العملية عن ظهور لائحة أولية تضم 25 مرشحًا، ومن هذه المجموعة، وافق 14 شخص على المشاركة وأتموا جميعًا التمرين بأكمله. (في التمارين السابقة، فشل واحد أو أكثر من المشاركين الأوليين بإتمام التسلسل بأكمله). كان من بين المشاركين موظفو مؤسسة RAND ذوي الخبرة في شؤون أفغانستان أو الذين سبق تجنيدهم في أفغانستان؛ ضباط أمريكيين ميدانيين سبق تجنيدهم عدة مرات (مؤخرًا) في أفغانستان؛ المحاربين القدامى الذين كانوا حاضرين عند إجراء أبحاث مكافحة التمرد؛ والممثلين المدنيين للدفاع من مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادة المركزية الأمريكية؛ والموظفين الحكوميين ذوي الخبرة في أفغانستان؛ موظفين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ صحفيون؛ وخبراء من مراكز الأبحاث البارزة.

وقد حدد ملخص التعليمات كل عامل بشكل مكثف وقدم إرشادات عامة فيما يتعلق بالتمرين. حيث تضمنت الإرشادات العامة النص الآتي:

> الرجاء تقييم كل عامل حسب حضوره (1) أو غيابه (0) في أفغانستان الحديثة. حيث كانت جميع الأسئلة تتعلق بمناطق النزاع ما لم يحدد غير ذلك. وإن كان الجواب "حسنًا، يعتمد الأمر على المنطقة- فإن ذلك العامل حاضر وموجود في جزء من البلاد ولكنه غائب في أجزاء أخرى"، الرجاء إجراء تقييم "أسوأ الحالات". أي إن سار أمر ما بشكل جيد في الجنوب الخاضع للسيطرة الإقليمية ولكن بشكل سيء في الشرق الخاضع للسيطرة الإقليمية، اعتمد الدرجات بناءً على المنطقة الشرقية الخاضعة للسيطرة الإقليمية.
>
> تنويه: نحن نريد تقييمات "أسوأ الحالات"، ولكننا لا نرغب بالتقييمات المبينة على حوادث معزولة أو منفصلة فإن كان عامل إيجابي موجودًا في غالبية منطقة الصراع، امنحه علامة موجود حتى في حال غياب العامل عن بعض الحوادث المعزولة.

---

4 بول، 2011؛ بول، كلارك، غريل، ودونيغان، 2013a.

5 بول، كلارك، غريل، ودونيغان، 2013b.

تضمن تمرين دلفي المتكرر أربعة جولات لتسجيل العلامات بواقع مرحلتين في كل جولة. ولأنه كان الواضح أن المواقع أصبحت متعمقة، واحترامًا لوقت المشاركين، ألغى المنظم المرحلة الثانية (النقاش فقط) من الجولة الثالثة، وهكذا تقدم التمرين إلى مرحلته الأخيرة، ونتج عنه ست مراحل. وفي المرحلة الأولى من كل جولة، وضع المشاركون علامات لكل عامل وفق اعتقادهم بوجوده ("1") أو غيابه ("0") في أفغانستان. أما ضمن المرحلة الثانية من كل جولة، فيتم عرض درجات المشاركين مقابل متوسط علامات جميع المشاركين. وفي جميع المراحل باستثناء الأولى والأخيرة، طُلب من المشاركين تبرير مواقف الأقلية (العوامل التي اختلفت العلامات الممنوحة لها بمتوسط 0.4 أو أكثر) والمساهمة في النقاش المستمر حول حضور أو غياب هذه العوامل.

وفي المراحل جميعها ما عدا الأولى (بسبب عدم وجود موضوع للنقاش بعد) والأخيرة (بسبب انتهاء النقاش)، يُطلب من المشاركين المساهمة في النقاش. بينما يختلف الأمر في تمرين دلفي التقليدي، إذ يجب على واضعي الدرجات تبرير علاماتهم أو حساباتهم في الجولة الأولى. ولكن نظرًا لأن التمرين تضمن 42 عامل فردي وكان جميع المشاركين قد تطوّعوا بوقتهم، فقد طُلب منهم التبرير فقط في مواقف الأقلية، خوفًا من استهلاك وقت كبير في تبرير المواقف التي حازت على اتفاق اللجنة بأكملها. وضمن المرحلة الثانية من كل جولة، يتم إعلام المشاركين الذين تختلف العلامة التي يضعونها للعامل عن متوسط المجموعة بمتوسط 0.4 أو أكثر بوجود موقف أقلية وبالتالي يجب تبريره. بهذه الطريقة، يبقى النقاش مرتكزًا على العوامل الخلافية بدلًا من تشتيت المشاركين بالحديث عن تبريرات لعوامل متفق عليها بالأصل. أما العلامات التي تبقى في مواقف الأقلية بجولات متتالية (بسبب تغير العلامات أو ارتفاع المتوسط) فقد تم تمييزها كمواقف أقلية جديدة، مما يشير إلى لزوم توفير تبرير من جهة المشارك. وبعد الإجابة على طلبات التبرير لمواقف الأقلية، يطلب من المشاركين المساهمة في النقاش حول أي من العوامل. حيث خصصت مساحة كتابية للتفنيدات، الحجج المضادة، المصادقات وما إلى ذلك، وذلك للدفاع عن مواقف الأقلية أو النقاش الناجم عنها. ولم توضع حدود على طول أو طريقة النقاش، ولكن كان من المفضل أن يختصر المشاركون حديثهم. بالإضافة إلى أن التعليمات شجعت المشاركين للرجوع إلى الدراسات، مجموعات البيانات، الخبرات الشخصية أو الأدلة الأخرى التي تدعم مواقفهم أو الاعتماد على أسبابهم الخاصة. وقد امتد النقاش المكتوب على 60 صفحة دون فراغات بالمجمل.

درجات دلفي الأولية

يقدم الجدول A.1 متوسط علامات كل عامل التي وضعها 14 مشارك ممن أتموا التمرين. ولأن وضع العلامات كان بشكل ثنائي (0 أو 1)، فإنه يمكن تفسير المتوسط الأولي بدقة على أنه نسبة المشاركين الذين أشاروا إلى وجود العامل في درجاتهم الأخيرة. على سبيل المثال، العامل الأول هو "قوة مكافحة التمرد والإجراءات الحكومية المنسجمة مع رسائل معينة (تلبية الوعود)"، ومتوسطه الأولي هو 0.43، مما يدل على أن 43% من المشاركين أشاروا إلى وجود ذلك العامل (أي منحوه علامة "1") ضمن عملية وضع الدرجات الأخيرة.

كمرجع، يقدم الجدول A.1 النتائج المتفق عليها (في عمود "النتائج المدورة") التي تناولناها في سياق هذا التقرير. الرجاء العلم بأن الاتفاق بنسبة 70% كان أساس تحديد الإجماع أو الاتفاق. وهذا يعني أن درجات المتوسط الأولي للعلامة 0.7 فما فوق تترجم على أنها مؤشر ودليل على إجماع الآراء على وجود العامل وعليه تم تدويرها إلى "1"، وفي المقابل، تم تدوير الدرجة 0.3 أو أقل لغياب الإجماع، أي منحت الدرجة "0". الدرجات ما بين 0.3 و0.7 اعتبرتا كدرجات مثيرة للجدل ودورت إلى 0.5، مما يشير إلى عدم الاتفاق على حضور العامل أو غيابه.

الجدول A1
درجات المتوسط الأولي الناتجة عن تمرين Delphi أفغانستان من مؤسسة RAND والنتائج المدورة المتفق عليها

العامل	المتوسط الأولي	النتيجة المدورة
توافق إجراءات قوة مكافحة التمرد والحكومة مع رسالة (تلبية الوعود)	0.43	0.5
محافظة قوات حفظ النظام على مصداقيتها مع سكان منطقة النزاع (بما في ذلك إدارة التوقعات)	0.21	0
الرسائل/ المواضيع المتسقة مع المنهجية العامة لقوة مكافحة التمرد	0.64	0.5
تجنب قوات حفظ النظام تحفيز توقعات بعيدة المنال	0.29	0
تنسيق الأفكار والرسائل لكافة الجهات الحكومية المعنية	0.07	0
تقليل تدفق الدعم العابر للحدود للمتمردين بشكل كبير، أو بقائه محدودًا بشكل ملحوظ، أو غيابه عامة	0	0
تناقص الدعم الخارجي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ	0.07	0
تناقص الدعم الداخلي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ	0.21	0
الحد من قدرة المتمردين على تجديد مواردهم بصورة ملحوظة	0	0
عدم قدرة المتمردين على استبقاء حجم قوتهم أو زيادته	0.07	0
تسبب قوة مكافحة التمرد بارتفاع تكاليف عمليات المتمردين	0.62	0.5
نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تجنيد المتمردين	0	0
نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تزويد المتمردين بالمواد	0	0
نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة استخبارات المتمردين	0.14	0
نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تمويل المتمردين	0	0
اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع	0.46	0.5
غالبية المواطنين في منطقة النزاع يؤمنون بشرعية الحكومة	0.43	0.5
انخفاض مستوى الفساد الحكومي / تعزيز الحوكمة الرشيدة منذ نشوب النزاع.	0.29	0
إجراء الاستخبارات المناسبة لدعم القتل/ الأسر أو المواجهات مع المتمردين حسب شروط قوة مكافحة التمرد	0.86	1
إجراء الاستخبارات المناسبة للسماح لقوة مكافحة التمرد بعرقلة آليات أو عمليات المتمردين	0.93	1
تمتع قوة مكافحة التمرد بالقوة الكافية لإجبار المتمردين على الدخول في حرب العصابات	1	1
المحافظة على وحدة الجهود / وحدة القيادة	0.64	0.5
تفادي قوة مكافحة التمرد للأضرار الجانبية المفرطة أو الاستخدام غير المتكافئ للقوة أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة	0.31	0.5
حرص قوات مكافحة التمرد على التواصل وتوطيد علاقات إيجابية مع السكان في منطقة النزاع.	0.93	1
شهدت منطقة النزاع استثمارات قصيرة الأجل، أو تحسينات في البنية التحتية أو التنمية، أو عمليات الإصلاح العقاري في منطقة النزاع التي سيطرت عليها قوة مكافحة التمرد أو طالبت بها.	0.71	1
دعم/ تفضيل غالبية السكان في منطقة النزاع لقوات مكافحة التمرد	0.67	0.5
قيام قوات مكافحة التمرد بإنشاء مناطق آمنة ومن ثم توسيعها	0.07	0
بدأت/ أنجزت الحكومة/ قوة مكافحة التمرد أعمال التحسين بشكل يفوق الخط الزمني المعتاد	0.71	1
تقدم قوات مكافحة التمرد أو تضمن تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها أو تدعي السيطرة عليها	0.21	0
تعزيز الشعور بالأمن أو المحافظة عليه بين السكان في المناطق التي قالت قوات مكافحة التمرد أنها خاضعة لسيطرتها.	0.21	0
تصعيد قوة مكافحة التمرد لوتيرة القمع	0	0
تطبيق قوة مكافحة التمرد لسياسة العقاب الجماعي	0	0
الفساد الحكومي والحكم الشخصاني التعسفي	0.86	1

الجدول A1 - تكملة

العامل	المتوسط الأولي	النتيجة المدورة
لدى النخب السياسية دوافع جائرة تساهم باستمرار الصراع	0.86	1
مشاركة قوات عسكرية خارجية محترفة في القتال نيابة عن المتمردين	0	0
اعتماد الدولة المضيفة على الداعمين الخارجيين من الناحية الاقتصادية	1	1
بدء القتال من جانب المتمردين بالدرجة الأولى	0.77	1
فشل قوة مكافحة التمرد في التكيف مع التغيرات في استراتيجية العدو أو عملياته أو تكتيكاته.	0.14	0
مشاركة قوة مكافحة التمرد في أعمال تنطوي على الإكراه/ الترهيب بشكل أكبر من المتمردين	0.07	0
تفوق قوة المتمردين فرديًا على قوات مكافحة التمرد بكونها إما احترافية أو أكثر حماسًا.	0.43	0.5
اعتماد قوات حفظ النظام أو حلفاؤها على النهب لتحقيق الاكتفاء	0.15	0
لدى قوة مكافحة التمرد والحكومة أهداف/ مستويات التزام مختلفة	0.93	1

يظهر كل من الجدول A.2 وA.3 كيفية ظهور هذه النتائج الأولية في البنود المنفردة التي يبلغ عددها 42 لتحقيق علامات سجل الأداء الفعلية. والبنود التي يشار إليها بالأرقام هي عوامل سجل الأداء والتي تمت الإجابة عليها مباشرة أو تتألف من عوامل فرعية (الواردة مع الأحرف).

الجدول A2

العوامل الإيجابية الحاضرة في أفغانستان مطلع عام 2015 (الإجمالي: 7.5 من 15)

العوامل الإيجابية	العامل الفرعي	العامل
1. تحقق قوة مكافحة التمرد اثنين على الأقل من عوامل الاتصالات الاستراتيجية (ضع 1 إن كان المجموع 2 على الأقل)		0
a. توافق إجراءات قوة مكافحة التمرد والحكومة مع رسالة (تلبية الوعود) (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0.5	
b. تحافظ قوات مكافحة التمرد على مصداقيتها مع سكان منطقة النزاع (بما في ذلك إدارة التوقعات) (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
c. تناسق الأفكار/ الرسائل مع المنهجية العامة لقوة مكافحة التمرد (العلامة 1 عند الإجابة	0.5	
d. تجنب قوات حفظ النظام تحفيز توقعات بعيدة المنال (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
e. تنسيق الأفكار والرسائل لكافة الجهات الحكومية المعنية (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
2. تقليل قوة مكافحة التمرد لثلاثة عوامل على الأقل من عوامل لدعم الملموس (ضع 1 إن كان المجموع عبر 3 j على الأقل)		0
a. تقليل تدفق الدعم العابر للحدود للمتمردين بشكل كبير، أو بقائه محدودًا بشكل ملحوظ، أو غيابه عامة (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
b. تناقص الدعم الخارجي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
c. تناقص الدعم الداخلي الأساسي للمتمردين بشكل ملحوظ (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
d. الحد من قدرة المتمردين على تجديد مواردهم بصورة ملحوظة (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
e. عدم قدرة المتمردين على استبقاء حجم قوتهم أو زيادته (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	

الجدول A2 - تكملة

العوامل الإيجابية	العامل الفرعي	العامل
f. جهود قوات مكافحة التمرد تثمر عن زيادة تكاليف عمليات المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0.5	
g. نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تجنيد المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
h. نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تزويد المتمردين بالمواد (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
i. نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة استخبارات المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
j. نجاح قوة مكافحة التمرد بعرقلة تمويل المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
3. تحقيق الحكومة عاملًا واحدًا على الأقل من عوامل شرعية الحكومة (ضع 1 إن كان مجموع a و1 b على الأقل)		1
a. اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0.5	
b. غالبية المواطنين في منطقة النزاع يؤمنون بشرعية الحكومة (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0.5	
4. انخفاض مستوى الفساد الحكومي / تعزيز الحوكمة الرشيدة منذ نشوب النزاع. (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
5. تحقيق قوة مكافحة التمرد لعامل استخباراتي واحد على الأقل (ضع 1 إن كان مجموع a و1 b على الأقل)		1
a. إجراء الاستخبارات المناسبة لدعم القتل/ الأسر أو المواجهات مع المتمردين حسب شروط قوة مكافحة التمرد (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	1	
b. إجراء الاستخبارات المناسبة للسماح لقوة مكافحة التمرد بعرقلة آليات أو عمليات المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	1	
6. تمتع قوة مكافحة التمرد بالقوة الكافية لإجبار المتمردين على الدخول في حرب العصابات (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
7. المحافظة على وحدة الجهود / وحدة القيادة (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0.5
8. تفادي قوة مكافحة التمرد للأضرار الجانبية المفرطة أو الاستخدام غير المتكافئ للقوة أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0.5
9. حرص قوة مكافحة التمرد على التواصل وتوطيد علاقات إيجابية مع السكان في منطقة النزاع (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
10. شهدت منطقة النزاع استثمارات قصيرة الأجل، أو تحسينات في البنية التحتية أو التنمية، أو عمليات الإصلاح العقاري في منطقة النزاع التي سيطرت عليها قوة مكافحة التمرد أو طالبت بها. (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
11. دعم/ تفضيل غالبية السكان في منطقة النزاع لقوات مكافحة التمرد (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0.5
12. قيام قوات مكافحة التمرد بإنشاء مناطق آمنة ومن ثم توسيعها (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
13. بدأت/ أنجزت الحكومة/ قوة مكافحة التمرد أعمال التحسين بشكل يفوق الخط الزمني المعتاد (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
14. تقدم قوة مكافحة التمرد أو تضمن تقديم الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها أو تدعي السيطرة عليها (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
15. تعزيز الشعور بالأمن أو المحافظة عليه بين السكان في المناطق قالت قوات مكافحة التمرد أنها خاضعة لسيطرتها. (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0

الجدول A3
العوامل السلبية في أفغانستان مطلع عام 2015 (الإجمالي: 5.5 من أصل 11)

العوامل السلبية	العامل الفرعي	العامل
1. تطبيق قوة مكافحة التمرد لسياسة العقاب الجماعي وتصعيد القمع (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
a. تصعيد قوة مكافحة التمرد لوتيرة القمع (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
b. تطبيق قوة مكافحة التمرد لسياسة العقاب الجماعي (ضع 1 عند الإجابة بنعم)	0	
2. الفساد الحكومي والحكم الشخصاني التعسفي (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
3. لدى النخب السياسية دوافع جائرة تساهم باستمرار النزاع (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
4. مشاركة قوات عسكرية خارجية محترفة في القتال نيابة عن المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
5. اعتماد الدولة المضيفة على الداعمين الخارجيين من الناحية الاقتصادية (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
6. بدء القتال من جانب المتمردين بالدرجة الأولى (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1
7. فشل قوة مكافحة التمرد في التكيف مع التغيرات في استراتيجية العدو أو عملياته أو تكتيكاته (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
8. مشاركة قوة مكافحة التمرد في أعمال تنطوي على الإكراه/ الترهيب بشكل أكبر من المتمردين (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
9. تفوق قوة المتمردين فرديًا على قوات مكافحة التمرد بكونها إما أكثر احترافًا أو أكثر حماسًا (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0.5
10. اعتماد قوات حفظ النظام أو حلفائها على النهب لتحقيق الاكتفاء (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		0
11. لدى قوة مكافحة التمرد والحكومة أهداف/ مستويات التزام مختلفة (ضع 1 عند الإجابة بنعم)		1

ملاحظات حول العوامل التي لم يتم الإجماع عليها

توصل أعضاء لجنة الخبراء إلى إجماع على 33 من أصل 42 بند في سجل الأداء، مما ترك تسعة بنود لم يتم الاتفاق عليها. وبعض هذه العوامل غير المجمع عليها مثير للاهتمام، حيث كان أحد العوامل المثيرة للجدل: "توافق إجراءات قوة مكافحة التمرد والحكومة مع رسالة (تلبية الوعود)" بالنظر إلى الدرجات نجد أن هذا العامل تطور من درجة الغياب إلى درجة عدم الإجماع ما بين عامي 2013 و2015. وبما أن تمارين دلفي تضم أعضاء عاديين ولكنهم كانوا في لجان خبراء مختلفة، لذلك من المحتمل أن تكون لديهم آراء مختلفة حيال العامل نفسه. ولكن يبدو أن هناك بعض الغموض حول هذا التغير بسبب تركيب اللجنة المختلف أو الظروف المتغيرة في أفغانستان والتي دفعت بعض الخبراء إلى طرح آراء أكثر تفاؤلًا في عام 2015 على خلاف السنوات التي مضت. حيث تمحورت نقطة الخلاف الأساسية في النقاش حول مدى التناقض ما بين رسائل قوة مكافحة التمرد وإجراءات الحكومة بسبب الفساد وابتزاز العقود، والتلاعب والاختلاف في القدرات على المستويين الوطني والمحلي. وبينما اتفق معظم الخبراء على أن الفساد عائق كبير أمام تلبية الوعود، فقد اعتقدت الغالبية أن استخدام الرسائل المتسقة والثابتة لا يزال قيد العمل في حكومة الرئيس غني، ولكن الخطابات والأفعال كانت متناسقة فيما يتعلق بالتمرد المستمر وجهود التصالح مع حركة طالبان وعلاقة

أفغانستان بالمجتمع الدولي ككل. ومؤخرًا، تزايدت المخاوف حيال انتشار مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، مما دفع الرئيس غني لإيصال رسالة واضحة ومتسقة بأن التنظيم سيكافح أينما وجد.[6]

ولكن تبقى هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب آسيا مسألة صعبة، لأن المجموعة (التي تسمي فرعها في جنوب آسيا بالدولة الإسلامية في خراسان) تحاول التعاون مع العسكريين المحليين الساخطين وتحدي كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة في المنطقة.[7]

أثار عامل "الرسائل/ المواضيع المتسقة مع المنهجية العامة لقوة مكافحة التمرد" الجدل، كما حصل عام 2013. فالمشاركون الذين اعتقدوا بغياب هذا العامل قدموا مجموعة من التعليقات، أولًا، لاحظ بعضهم أن العمليات التي أجرتها قوات الأمن كانت مُسيّسة، وهدفها الحفاظ على هيبة الدولة وليس توفير الأمن للشعب الأفغاني. ثانيًا، رغم اعتبارها الخط الأول للدفاع في البلاد، ما تزال الشرطة الأفغانية الوطنية تفتقر للكفاءة والتحفيز، كما أنها فاسدة وعاجزة عن حماية السكان. وأخيرًا، لاحظ البعض أن انتقال السلطة من كرزاي إلى غني جعل من وضع الرسائل المتسقة مسألة إشكالية، رغم أن البعض الآخر اعتقد أنها مسألة أقل أهمية تتلاشى مع مرور الوقت. اعتبر الاستنفار الأخير للميليشيات وأمراء الحرب في شمال أفغانستان لقتال حركة طالبان كرسالة متناقضة وضعتها الحكومة الأفغانية والتي فحواها أن قوات الأمن "تعتمد على نفسها" في قتال المتمردين[8]، حيث قال المشاركون في تمرين دلفي ممن لاحظوا حضور هذا العامل أن الاتصالات ما بين الحكومة قوى الأمن تتناسب مع الاستراتيجية العامة وأن هذه الجهات قد أدت عملًا يستحق الثناء في تقليل الفجوة ما بين القول والفعل. بشكل عام، هناك كمية لا بأس بها من التوافق ما بين كيفية وصف الحكومة للحملات وطريقة تنفيذها عمليًا. وبينما تم تجاوز بعض الأهداف بشكل طفيف، أو المبالغة في النطاق أو الأثر، إلا أن الرسائل تصل إلى مستوى "الاتساق".

والعامل الآخر الذي لم يتم الاتفاق عليه كان "نجاح جهود قوة مكافحة التمرد في زيادة تكاليف عمليات المتمردين"، فقد انتقل من مستوى الإجماع التام عام 2013 إلى الاختلاف عليه عام 2015. حيث تمحور معظم النقاش حول تحول أو عدم تحول قوات الأمن الوطنية الأفغانية نحو موقف دفاعي خلال العام الماضي، وهو أمر اتفق عليه البعض أنه نتيجة تغير السلطات، محدودية الموارد والنسق التشغيلي المتباطئ. ومع تقليل الضغط، انخفضت التكاليف التي يتكبدها المتمردون للحفاظ على العمليات وذلك بسبب تمتع حركة طالبان بحرية أكبر في التحرك وتمكنها من الحصول على عوائد بطرق غير شرعية. ورد عضو آخر في اللجنة إلى أنه بينما أصبحت قوات الأمن الأفغانية أكثر كفاءة هذا العام، فخلال العامين الماضيين كانت راكدة بشكل كبير وغير فاعلة ونادرًا ما تبدأ القتال مع الخصم. من جهة أخرى، فإن المشاركين الذين رأوا بأن هذا العامل موجود قالوا إن قوات الأمن الأفغانية الوطنية قد تكون دفاعية في بعض المواضع، ولكنها نفذت بعض العمليات الكبيرة مطلع عام 2015 وذلك بالعمل مع قوات تقليدية وخاصة وقوات وزارة الداخلية لتتمكن من قطع شبكات التوريد للمتمردين والتسهيلات - الأمر الذي أثمر عن تعطيل المتمردين خلال موسم القتال عام 2015.

---

6 للاطلاع على المزيد، انظر برهان عثمان (Borhan Osman)، "The Shadows of 'Islamic State' in Afghanistan: What Threat Does It Hold?" (شبح تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان: ما مدى تهديده؟) شبكة محللي أفغانستان، 12 شباط 2015؛ انظر أيضًا، ريبيكا زيمرمان (Rebecca Zimmerman)، "Has Islamic State Entered Afghanistan?" (هل دخل تنظيم الدولة الإسلامية أفغانستان فعلًا؟" مجلة World Affairs، 29 نيسان، 2015.

7 سيث جي جونز (Seth G. Jones)، "Expanding the Caliphate" (توسيع الخلافة)، مجلة Foreign Affairs، 11 حزيران، 2015.

8 موجب مشعل، جوزيف غولدستاين، وجواد سوخانيار، "Afghans Form Militias and Call on Warlords to Battle Tali- ban" (الأفغان يشكلون الميليشيات ويدعون أمراء الحرب لقتال حركة طالبان)، صحيفة New York Times، 24 أيار، 2015.

كما شكل عامل "اختيار قادة الحكومة بطريقة عادلة ونزيهة من وجهة نظر غالبية السكان في منطقة النزاع» موضع خلاف، ولكنه انتقل إلى اتجاه أكثر إيجابية. فهذا الانتقال من الغياب إلى عدم الإجماع ("0" إلى "0.5") كان بسبب اختيار رئيس جديد وهو أشرف غني. وبحسب عدة أعضاء في لجنة الخبراء، اعتبرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عادلة، بينما أشار رفض البرلمان لمرشحي مجلس الوزراء إلى أنه لم يكن "انسياقيًا" في السلطة التنفيذية. وأشار خبراء آخرون إلى حقيقة ضغط السكان المحليين في المناطق المتنازع عليها على أمير منطقتهم- للسماح لهم بالتصويت أو أن القيادة نفسها شجعت عناصرها على التصويت مما يدل على أن آلية الاختيار بشكل عام كانت عادلة. ولكن الخبراء الذين اعتقدوا بغياب هذا العامل ساورتهم الشكوك بأن غالبية السكان في منطقة الصراع -وخاصة مناطق البشتون في الجنوب والشرق- شعروا بأن الرئيس غني انتخب بطريقة عادلة ومقسطة. يتعلق جزء من الأمر بالانتقاد العام حول الديمقراطية في المقام الأول، أو بادعاءات البشتون أن الرئيس غني اختير من قبل الغرب ليخلف الرئيس كرزاي لأنه أكثر انصياعًا، ورغم أنه يتحدر من أصول بشتونية، إلا أن الرئيس أمضى فترة طويلة من حياته في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي لا يثق به كثير من الأفغان، على حد قولهم.

وفيما يتعلق بعدم الإجماع حول ما إن كانت غالبية المواطنين يرون الحكومة شرعية في منطقة الصراع، فقد نجحت حكومة الوحدة الوطنية بتجديد الثقة في حوكمة محتملة ذات مستوى متقدم، ورغم عدم الإجماع على الرئيس غني وما لحق الانتخاب من جمود عسكري، فإن الرئيس غني وعبدالله يعتبران شرعيان عمومًا، ومع ذلك تتراجع قوة هذا الادعاء عندما نرى أنه في بعض مناطق النزاع، يبدو من الواضح أن الأفغان يساندون المتمردين ضد الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2014 أفعالًا لحكومة الظل التابعة لحركة طالبان في بعض المناطق، مما يعكس تعزيز المقاومة الشعبية والدعم الشعبي المتزايد للتمرد.

أما عامل "المحافظة على جهود/ وحدة القيادة لقوات مكافحة التمرد" فكان مثيرًا للخلاف، ولكنه تطور منذ عام 2013.

عندما سجل درجة "غائب". استشهد الأشخاص الذين وجدوا إشكالية في هذا العامل عام 2015 بقضايا متنوعة كالانقسام داخل الجيش الأفغاني الوطني والشرطة الوطنية الأفغانية، وبعض الميليشيات الشعبية/ القروية المؤقتة (مع اعتبار الميليشيات الأكثر تسببًا بالمشكلات) والتي اعتمد عليها لتحقيق الأمن المحلي. ونوه المشاركون إلى أن التنسيق داخل هاتين الهيئتين المنفصلتين وفيما بينهما يعد بمثابة تحدٍ، وهو ما استغله المتمردون. أبدى مشارك آخر تفاؤلًا أكبر، فمع اعترافه بوجود بعض الثغرات التي يمكن استغلالها بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في أفغانستان في بعض المواقع، إلا أنه بشكل عام، تعمل قوات الأمن الأفغانية الوطنية بشكل جيد مع قوات تطبيق القانون- بدءًا من إجراء العلميات المشتركة إلى مشاركة الاستخبارات. على الرغم من عدم ذكر المديرية الوطنية للأمن على وجه التحديد، إلا أنها تتمتع بشيء من السلطة التشريعية على الشرطة الأفغانية المحلية كجزء من مسؤولية حفظ الأمن المحلي.[9]

أما المسألة الأكثر إثارة للجدل، "تفادي قوة مكافحة التمرد للأضرار الجانبية المفرطة أو استخدام غير المتكافئ للقوة، أو الاستخدامات الأخرى غير الشرعية للقوة" فقد كانت محل نقاش دائم ما بين الأطراف الكثيرة للصراع، بما فيها قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (إيساف) وقوات الأمن الأفغانية والمدنيين الأفغانيين، والمتمردين أنفسهم (الذين يلقون باتهامات باطلة على قوة مكافحة التمرد وأضرارها الجانبية محاولين الترويج للحملة الخاصة بهم)، علاوة على ذلك، فقد انضمت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية إلى هذا النقاش هي الأخرى، ولكنها استندت إلى بيانات غير موثوقة ودوافع سياسية مبطنة. لم يتم الإجماع على عدد الضحايا المدنيين وهوية الطرف الذي يتحمل المسؤولية الأكبر (قوات مكافحة التمرد

---

9 للمزيد من التفاصيل، انظر المجموعة الدولية للأزمات، The Future of the Afghan Local Police (مستقبل الشرطة الأفغانية المحلية)، تقرير آسيا 268، كابول وبروكسل، 4 حزيران، 2015، صفحة 9.

أو المتمردين) عن وفاة هؤلاء الضحايا. رجع أحد أعضاء اللجنة إلى تقرير الضحايا الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان في فبراير 2015، والذي أشار إلى ارتفاع ملحوظ في الضحايا المدنيين بسبب المواجهات على الأرض ما بين قوات المتمردين وقوات الأمن الوطنية الأفغانية في جميع مناطق أفغانستان.[10]

بينما دحض هذه النقطة عضو آخر في اللجنة قائلًا بأن قياس هذا العامل صعب لأسباب كثيرة؛ خاصة وأن هناك اختلاف كبير ما بين أعداد الضحايا التي أحصتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان والإحصائيات التي أجرتها قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (إيساف) وهي منظمة تتبع آلية ناجعة للتحقق والتثبت والتدقيق في مثل هذه الادعاءات. وما تزال الملاحظة الأكثر صوابًا هي أن مجرد المحاولة ليست بالأمر المهم في هذا العامل، على عكس عوامل أخرى كتوفير الخدمات الأساسية. وللتأكد، يوجد هناك اختلاف شاسع ما بين محاولة تجنب إحداث الأضرار الجانبية وتجنب الأضرار المذكورة. وإذا تفحصنا الأمر على أرض الواقع، نجد بان الأفغانيين يشعرون بالحنق والغضب على كل من حركة طالبان وقوات مكافحة التمرد. وفي الوقت الذي يصفون فيه حركة طالبان بالوحشية، فهم مقتنعون بأنها قادرة على فرض العدالة والمساواة. كما أنهم ينظرون إلى قوات مكافحة التمرد على أنها تحاول توفير الأمن ولكن طريقة تنفيذها فاسدة.

في عام 2013، وضع المشاركون في تمرين دلفي علامة موجود لعامل "تفضيل/دعم غالبية سكان مناطق النزاع لقوات مكافحة التمرد على حساب المتمردين"، ولكن تغيّرت الأمور في عام 2015 ليصبح هذا العامل محل خلاف. ما الذي تغير؟ ترجع الاختلافات إلى تباين آراء المجموعات المتنوعة من خبراء دلفي، حيث ربط عضو ما بين انخفاض الدعم المقدم لقوات مكافحة التمرد بازدياد هجمات المتمردين التي اتخذت شكل تكتل القوات. فإذا كانت غالبية السكان في مناطق النزاع تدعم أو تفضل قوات مكافحة التمرد على المتمردين، فإن هجمات حركة طالبان ستقل خاصة هذا النوع من الهجمات، وذلك حسب ما قال خبير في هذا الموضوع. وتابع الخبير ليشير إلى أنه في الأماكن التي يتمتع فيها المتمردون بحصانة كبيرة ويتجمعون بشكل فعال وأعداد غفيرة، يقوم السكان بإخطار موظفي الأمن بوجودهم في حال كانوا يدعمون قوات مكافحة التمرد، مع معرفتهم باحتمالية انتقام المتمردين. وكان لمشارك آخر رأيًا معاكسًا؛ إذ أفاد بأن هذه الإخطارات تحدث بالفعل، حيث تتلقى أرقام الإبلاغ عددًا متزايدًا من المكالمات ويتلقى موظفو الأمن الأفغان المعلومات من السكان المحليين الذين يرغبون بطرد المتمردين. وقد أثمر النقاش حول هذا العامل عن تسليط الضوء على نقطة هامة، ألا وهي أن داعمي التمرد أقل ميولًا للتحدث إلى الصحفيين وخاصة الغربيين منهم. وتشير بيانات الانتخابات (التي يوجد اعتراف عالمي بموثوقيتها) بكل صراحة إلى أن الدعم المقدم لقوات الأمن الأفغانية الوطنية أقل من المستوى الوطني في مناطق الصراع، كما أنه يبقى أعلى من مستوى الدعم المعلن للمتمردين في غالبية هذه المناطق (ولكن ليس جميعها).[11]

وبالنسبة لعامل "تفوق قوة المتمردين على قوات مكافحة التمرد بكونها أكثر احترافية أو أكثر حماسًا" فقد كان هو العامل السلبي الوحيد المثير للجدل، كما أنه كان مثيرًا للجدل في سجل أداء عام 2013. ورغم سنوات من التدريب وتوفير الموارد من قبل قوة المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (إيساف)، كانت هناك تقارير كثيرة مطلع عام 2015 حول ضعف الروح المعنوية وعدم الحضور ونقص المعدات لدى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ويبدو أن بعض خبراء اللجنة قد قسموا الاختلاف في هذا العامل، منوهين إلى أنه

---

10 مهمة الأمم المتحدة في أفغانستان، Protection of Civilians in Armed Conflict: Afghanistan Annual Report 2014 (حماية المدنيين في خلال النزاع المسلح: التقرير السنوي حول أفغانستان 2014)، شباط 2015.

11 زاك وارن، Afghanistan in 2014: A Survey of the Afghan People (أفغانستان في 2014: استطلاع حول الشعب الأفغاني)، سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: مؤسسة آسيا، 2014.

رغم ارتفاع احترافية قوات الأمن الوطنية الأفغانية، إلا أن المتمردين تفوقوا باندفاعهم وحماسهم- وذلك بسبب عدة متغيرات كالدين والمقاومة في وجه الاحتلال. ومن النقاط التي أثيرت عدة مرات كانت أن المتمردين أقل عتادًا من قوات الأمن الوطنية الأفغانية ولكنهم يتمتعون بقوة قتالية نشطة، رغم وجود تهديد قوة السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف، ونجاح محاولات زيادة تكاليف التمرد إلى حد ما.

المراجع

Abrahms, Max, "'Mohammad Omar's Death Could Help the Afghan Peace Process—or Harm It," *Washington Post*, *Monkey Cage* blog, August 7, 2015. As of October 30, 2015: https://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2015/08/07/will-mullah-omars-death-benefit-or-harm-the-peace-process/

Ahmed, Azam, and Joseph Goldstein, "Taliban Gains Pull U.S. Units Back into Fight in Afghanistan," *New York Times*, April 29, 2015.

Blank, Jonah, "Give Ghani a Chance: Why This Time Is Different," *Foreign Affairs*, March 31, 2015.

Brown, Bernice B., *Delphi Process: A Methodology Used for the Elicitation of Opinions of Experts*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, P-3925, 1968. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/papers/P3925.html

Cordesman, Anthony H., *The Afghan Campaign and the Death of Mullah Omar*, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, August 2, 2015.

Craig, Tim, "Afghan Forces Straining to Keep the Expanding Taliban at Bay," *Washington Post*, May 16, 2015.

Clarke, Colin P., and Christopher Paul, *From Stalemate to Settlement: Lessons for Afghanistan from Historical Insurgencies That Have Been Resolved Through Negotiations*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-469-OSD, 2014. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR469.html

Dobbins, James, and Carter Malkasian, "Time to Negotiate in Afghanistan," *Foreign Affairs*, July–August 2015, pp. 62–63.

Eggers, Jeff, "Afghanistan, Choose Your Enemies Wisely," *Foreign Policy*, August 24, 2015.

Goldstein, Joseph, and Taimoor Shah, "Death of Mullah Omar Exposes Divisions Within Taliban," *New York Times*, July 30, 2015.

Houreld, Katharine, "Pakistan Military Says Its Spies Will Cooperate with Afghanistan," Reuters, May 19, 2015.

International Crisis Group, *The Future of the Afghan Local Police*, Asia Report 268, Kabul and Brussels, June 4, 2015.

Jones, Seth G., "Expanding the Caliphate," *Foreign Affairs*, June 11, 2015.

Malkasian, Carter, "Is Peace Possible in Afghanistan?" *Foreign Affairs*, August 18, 2015.

Mashal, Mujib, Joseph Goldstein, and Jawad Sukhanyar, "Afghans Form Militias and Call on Warlords to Battle Taliban," *New York Times*, May 24, 2015.

Michaels, Jim, "Decade of War, Billions in U.S. Aid Fail to Defeat Taliban," *USA Today*, May 19, 2015.

Osman, Borham, "The Shadows of 'Islamic State' in Afghanistan: What Threat Does It Hold?" Afghanistan Analysts Network, February 12, 2015. As of October 30, 2015: https://www.afghanistan-analysts.org/the-shadows-of-islamic-state-in-afghanistan-what-threat-does-it-hold

Paul, Christopher, *Counterinsurgency Scorecard: Afghanistan in Early 2011 Relative to the Insurgencies of the Past 30 Years*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, OP-337-OSD, 2011. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP337.html

Paul, Christopher, Colin P. Clarke, and Beth Grill, *Victory Has a Thousand Fathers: Sources of Success in Counterinsurgency*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-964-OSD, 2010. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG964.html

Paul, Christopher, Colin P. Clarke, Beth Grill, and Molly Dunigan, *Counterinsurgency Scorecard: Afghanistan in Early 2013 Relative to Insurgencies Since World War II*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-396-OSD, 2013a. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR396.html

———, *Paths to Victory: Lessons from Modern Insurgencies*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-291/1-OSD, 2013b. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR291z1.html

Paul, Christopher, Jennifer D. P. Moroney, Beth Grill, Colin P. Clarke, Lisa Saum-Manning, Heather Peterson, and Brian Gordon, *What Works Best When Building Partner Capacity in Challenging Contexts?* RR-397-OSD, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2015. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR937.html

Raghavan, Sudarasan, "As the U.S. Mission Winds Down, Afghan Insurgency Grows More Complex," *Washington Post*, February 13, 2015.

———, "Foreign Fighters Loyal to ISIS are Now Flowing into Afghanistan," *Washington Post*, April 14, 2015.

Shinn, James, and James Dobbins, *Afghan Peace Talks: A Primer*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1131-RC, 2011. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1131.html

United Nations Mission in Afghanistan, *Protection of Civilians in Armed Conflict: Afghanistan Annual Report 2014*, February 2015. As of October 30, 2015: http://unama.unmissions.org/Portals/UNAMA/human%20rights/2015/2014-Annual-Report-on-Protection-of-Civilians-Final.pdf

U.S. Department of Defense, *Progress Toward Security and Stability in Afghanistan*, Washington, D.C., October 2014. As of October 30, 2015: http://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/Oct2014_Report_Final.pdf

Warren, Zach, *Afghanistan in 2014: A Survey of the Afghan People*, San Francisco, Calif.: Asia Foundation, 2014. As of October 30, 2015: https://asiafoundation.org/resources/pdfs/Afghanistanin2014final.pdf

Watts, Stephen, and Sean Mann, "Determining U.S. Commitments in Afghanistan," *Washington Quarterly*, Vol. 38, No. 1, Spring 2015, pp. 107–124.

Wong, Carolyn, *How Will the e-Explosion Affect How We Do Research? Phase I: The E-DEL+I Proof-of-Concept Exercise*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, DB-399-RC, 2003. As of October 30, 2015: http://www.rand.org/pubs/documented_briefings/DB399.html

Wong, Edward, and Mujib Mashal, "Taliban and Afghan Peace Officials Have Secret Talks in China," *New York Times*, May 25, 2015.

Zimmerman, Rebecca, "Has Islamic State Entered Afghanistan?" *World Affairs*, April 29, 2015.

درست أبحاث مؤسسة RAND السابقة 71 حركة تمرد بدأت وانتهت في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وعام 2010، وذلك بهدف تحليل عوامل ارتباط النجاح في مساعي مكافحة التمرد. ومن النتائج الرئيسية التي خلُصت إليها تلك الأبحاث أن تقييم الحالات على سجل الأداء كان جيد لـ 15 عاملًا وسيء لـ 11 عاملًا من عوامل مكافحة التمرد. كما تبيّن أن الممارسات المتبعة توافقت بشكل ممتاز مع نتائج الحالات الخاضعة للتحليل. بمعنى آخر، أثبتت الأبحاث بأن رصيد العوامل الجيدة والسيئة والممارسات كان دائمًا إيجابيًا في حال فوز مكافحة التمرد (خسارة المتمردين) وسلبيًا في حال خسارة مكافحة التمرد (فوز المتمردين).

بالاعتماد على منهج سجل الأداء، عكفت إحدى دراسات مؤسسة RAND على تطبيق النتائج على حالة أفغانستان عام 2015. وقد تضمن ذلك إجراء تمرين استنباط لآراء الخبراء طلب منهم القيام بتقييمات لأسوأ الحالات بالنسبة للعوامل بهدف استكمال سجل الأداء الخاص بالعمليات المستمرة في أفغانستان. وكان هذا التمرين هو الثالث الذي تم تنفيذه بأسلوب سجل الأداء لحالة أفغانستان؛ مما يتيح إمكانية عقد مقارنات جوهرية مع النتائج التي حددها الخبراء في التمرينين السابقين عامي 2011 و2013. وقد أشارت نتائج الإجماع في عام 2015 إلى أن أفغانستان لا تزال تتمتع بتقييم إيجابي، بالرغم من أن الدرجات التي حققتها هي الأدنى بين حالات الفوز عبر التاريخ.

هناك عاملان اثنان لم يطرأ عليهما أي تغيير في تقييم أفغانستان عام 2015 حيث بقيا غائبين بالرغم من أهمية كل منهما في حملات مكافحة التمرد المنفذة على مر التاريخ. وهذان العاملان هما: تعطيل تدفقات الدعم الملموس للمتمردين وإبداء (تحسين) مستوى عالي من الالتزام والتحفيز من جانب قوات الأمن القومي الأفغانية وقوات مكافحة التمرد منذ تخفيض عدد قوات التحالف. على الرغم من بعض التطورات الإيجابية التي يحتمل تحقيقها نتيجة لانتخابات الحكومة الجديدة في أفغانستان عام 2014، إلا أن النهاية التي تعِد بالخير هي التسوية التفاوضية والتي تتضمن تقديم الحكومة الأفغانية بعض التنازلات للمتمردين، وقيام القوى الخارجية بمن فيها الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان بدور الوسيط للوصول إلى اتفاق مرضي لجميع الأطراف وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.



$17.50

www.rand.org

ISBN-10 0-8330-9262-6
ISBN-13 978-0-8330-9262-5



Arabic Translation: «Counterinsurgency Scorecard Update»
RR-1273/1-OSD